

الرسالة ٤٠٧

علم اللغة النصي والنص الأدبي

د. عبد الحميد عطية عبد الحميد

قسم اللغة العربية - كلية العلوم والآداب (بيشة)

جامعة الملك خالد

المملكة العربية السعودية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الخامسة والثلاثون - ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م

المؤلف:

د. عبد الحميد عطية عبد الحميد عفيفي

درجة الدكتوراه في اللغة العربية في موضوع: التمايز الأسلوبي في بناء اللغة عند شعراء الصراع السياسي (الكميت - الطرماح - ابن قيس الرقيات) دراسة أسلوبية، من كلية الآداب، جامعة أسيوط، ٢٠٠٠م.
- أستاذ مشارك بجامعة الملك خالد، كلية العلوم والآداب في بيشة، قسم اللغة العربية، المملكة العربية السعودية.

الإنتاج العلمي:

١. دور التراكييب النحوية في توجيه دلالة النص (دراسة الزمن الصرفي والنحوي في دالية النابغة)، بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم بالفيوم- مصر، العدد الثالث عشر، يونيو ٢٠٠٥م.
٢. ماهية الشعر، مقدمة لغوية في دراسة الأدب، بحث منشور في مجلة كلية الآداب بجامعة المنوفية، مصر، العدد السابع والستون، أكتوبر ٢٠٠٦.
٣. الأسلوبية وعلمية الدرس الأدبي، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات التربوية، العدد الخامس ١٤٢٦هـ.
٤. أثر الإسلام في تشكيل صورة الوطن عند شعراء عسير، بحث منشور ضمن أعمال الندوة التي أقامتها كلية المعلمين في بيشة عن: الوطن بين الانتماء والولاء (١٤٢٦ هـ).
٥. الفرق بين الظاهرة اللغوية والظاهرة الأسلوبية: دراسة في التمايز الأسلوبي للنص، بحث منشور في مجلة كلية الآداب بجامعة المنوفية، مصر، ٢٠٠٨م.
٦. الأبعاد الدلالية في تشبيه الطلل بالكتابة في الشعر الجاهلي، دراسة أسلوبية في ثابت الدال ومتغير الدلالة. بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي الخامس المنعقد في الفترة من: ١١-١٣ ربيع الأول ١٤٣٠هـ / ٨-١٠ مارس ٢٠٠٩م، بكلية دار العلوم جامعة المنيا، مصر.
٧. مرجعية النص، قراءة في قصيدة (خطوات على الأعراف) للشاعر الدكتور سعد مصلوح، بحث منشور في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الصادرة عن مجلس النشر العلمي بدولة الكويت، ٢٠٠٩م.
٨. تواتر الصيغة وتمايز الدلالة: دراسة تحليلية لصورة البرق في الشعر الجاهلي. بحث منشور في مجلة علوم اللغة. المجلد الخامس عشر، عدد ١ (٥٧)، ٢٠١٢م.
٩. دلالات استدعاء الصاحب والخليل في الشعر الجاهلي بين التقنع والسفور، دراسة تحليلية، بحث منشور ضمن أبحاث المؤتمر الدولي الثاني (حرية الفكر والإبداع: الأصول والضوابط) المنعقد بكلية الآداب، جامعة أسيوط، في الفترة من ١٦-١٨ مارس ٢٠١٤م.
١٠. العناصر المهيمنة في شعر هدية بن الخشرم وأثر السياق في توجيه دلالتها، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، يناير، ٢٠١٤م.
١١. التمايز النصي في نصوص أم الواحد الثكلي في الشعر القديم، دراسة الترابط اللغوي والتتابع الدلالي، بحث مقبول للنشر في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الصادرة عن مجلس النشر العلمي بدولة الكويت. بتاريخ ١٨-٣-٢٠١٤م.
١٢. الخصائص النصية في قصيدة "سبعون" للشاعر الدكتور سعد مصلوح، بحث قيد النشر في مجلة علوم اللغة.
١٣. التناص وحيود النص الأدبي، بحث قيد النشر في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة الملك خالد.

المحتوى

١١ الملخص:
١٣ مقدمة وتمهيد
١٥ واقع النص الأدبي في تعريف النص وحدود النصية.
٣٦ المعايير النصية (شروط النصية) والنص الأدبي
٥١ معيار السبك والحبك (التماسك النصي) في الدراسات النصية التطبيقية ...
٧٧ خاتمة وأهم النتائج
٨٣ الهوامش
٩١ قائمة المصادر والمراجع

المخلص

يناقش هذا البحث موقع النص الأدبي والنص الشعري خاصة، في نظرية علم اللغة النصي، على مستوى الحد والتعريف، وعند وضع الأسس والقواعد، ثم عند التناول والتطبيق. وينظر في هذه الحدود النصية التي رسمها العلماء، وتلك الاشتراطات التي اشترطوها ومدى استيعابها للنص الأدبي عامة والشعري خاصة. وهل هذه الطرق في التحليل والمعالجة طرق ناجعة في درس النص الأدبي وتحليله؟ وهل تمتلك التنظيرات النصية الأدوات اللازمة لمعالجة القضايا المثارة في هذا العلم؟ ويحاول البحث رصد النتائج التي حققتها نظرية علم لغة النص في تناول النصوص الإبداعية عامة والنص الشعري خاصة. ويتناول في هذا الشأن معيار السبك ومعيار الحبكة بفضله بيان، وبعض تفصيل؛ لما لهما من ارتباط وثيق بالنص في ذاته. كما يتناول طريقة النص الشعري في بناء معاييره، ودور التمييز النصي والخاص بجوار المترد والمتشابه في تطبيق نظرية علم النص على النصوص الشعرية.

مقدمة وتمهيد:

يناقش هذا البحث موقع النص الأدبي والنص الشعري خاصة، في نظرية علم اللغة النصي، على مستوى الحد والتعريف، وعند وضع الأسس والقواعد، ثم عند التناول والتطبيق. وينظر في هذه الحدود النصية التي رسمها العلماء، وتلك الاشتراطات التي اشترطوها ومدى استيعابها للنص الأدبي عامة والشعري خاصة. وهل هذه الطرق في التحليل والمعالجة طرق ناجعة في درس النص الأدبي وتحليله؟ وهل تمتلك التنظيرات النصية الأدوات اللازمة لمعالجة القضايا المثارة في هذا العلم؟

كما يحاول البحث رصد النتائج التي حققتها نظرية علم لغة النص في تناول النصوص الإبداعية عامة والنص الشعري خاصة.

وينطلق البحث من فرضية تقول باختلاف النص الأدبي والشعري خاصة عن غيره من نصوص في معايير البناء والاشتراطات النصية، ووسائل التناول، ولا يمكن أن نسوي - بحال من الأحوال - بين نص شعري وما يقوم حول هذا النص من نصوص نقدية، أو تعليقات وشروح، حتى وإن قيل بأن «الخطاب حول النص لا يستطيع إلا أن يكون نصاً»^(١)، لكن يبقى الفرق بين النصين في المستوى اللغوي والخصائص ومقومات النصية.. وأن النص الأدبي عامة، والنص الشعري خاصة، يجب أن يكون حاضراً ببنائه وخصائصه عند التنظير في نظرية النص ووضع أسس النصية وتحديد شروطها، وكذلك وضعه في الحسبان عند اقتراح آليات التعامل وأدوات التناول، بخاصة تلك الأدوات التي يحاول العلماء تعميمها على كل نص، إبداعاً وإنتاجاً، أو تناولاً وتلقياً...

يتناول البحث ذلك من خلال محاور ثلاثة: محور الحد والتعريف، ومحور شروط النصية والمعايير التي يكون بها النص نصاً، ومحور التطبيق وبيان مدى

خضوع النص الأدبي والشعري خاصة لقواعد النصية، أو خروجه عليها وتمايزه بعيداً عن شروطها.

وقد يرد في البحث التعبير عن الظاهرة المعينة، أو المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح، من مثل التعبير عن مصطلح السبك ومصطلح الحبك بالتماسك النصي مرة، أو التضام أخرى.. وغيرها من مصطلحات. وهذا لا يعني تبني البحث لها جميعاً، بقدر ما يدل على مراعاة السياق الذي تستخدم فيه من قبل باحثين آخرين، ودراسات تتبناها، أشار إليها البحث واستدعاها.

واقع النص الأدبي في تعريف النص وحدود النصية:

يقوم تعريف النص وتحديده في نظرية علم النص على بعدين رئيسيين: الأول ينظر إلى حد النص وتعريفه بناءً على مكوناته، والنظرة الداخلية إلى عناصر بنائه. والثاني يتمركز في تحديده حول وظيفة النص وبعده الاتصالي.

الاتجاه الأول - تحديد النص وفق مكوناته وعناصر بنائه:

أصحاب الاتجاه الأول يعتمدون - غالباً - على الكم في وصف النص، وينطلقون من الجملة، ويستدعونها في تعريفه وبيان حدوده النصية، وإن لم تغب الإشارة إلى الوظيفة الاتصالية، التي يحقق وجودها قدرًا من التداخل بين الاتجاهين.

ومن ذلك تعريف إيزنبرج النص بأنه «متتالية جمالية مستعملة في الاتصال اللغوي مؤكداً المعنى الرياضي لمصطلح «متتالية»، وفي اللسانيات التداولية «سلسلة لسانية منطوقة أو مكتوبة مكونة لوحدة تواصلية»، وعند هاليداي «وحدة دلالية تمثل اللغة في التواصل؛ فقد يكون كلمة أو جملة أو عدة جمل أو قصة»^(٢).

وعلى الرغم من قيام هذه الحدود على أس يجمعها فإنها تعكس خلافاً وقدرًا كبيراً من التباين، وعلى الرغم من انتمائها إلى إطار واحد يتأسس في نظرتهم إلى النص بناءً على مكوناته وعناصر بنائه، مع إشارة بعضها إلى وظيفته بجوار بنائه، فإن الخلاف قائم عند النظرة إلى حد النص وكمه وامتداده، وأقل حجم يمكن أن يقع نصاً، وأكبر حجم يمكن أن يكون نصاً. فالنظر إلى النص على أنه «متتالية جمالية» عند إيزنبرج يقضي كثيراً من النصوص التي تأخذ شرعيتها من تعريف هاليداي للنص وتحديده له؛ حيث يرى هاليداي أن النص يمكن أن يكون جملة أو كلمة، كما يمكن أن يكون عدة جمل.

ومن أصحاب هذا الاتجاه من يرى أن النص سلسلة من الجمل أو متوالية.. لكنه يؤسس لنظرتهم على طريقة تشكّل الجمل وليس على الجمل في ذاتها؛ فالنص

عندهم «الطريقة التي تُشكل بها الجمل نظاماً متتابعاً تسهم في نسق كلي متغاير ومتحد الخواص...»^(٧). وهذا القول الأخير يستدعي كثيراً من التساؤلات في ضوء التفريق بين اللغة نظاماً والكلام واقعاً متحققاً خاصة عندما يستخدم كلمة «نظام». فلو قُصد بـ «الطريقة» هنا مجموعة القواعد والقوانين التي تشكل بها الجمل نصاً، نكون في مأزق حقيقي، أهون مظاهره أننا نتكلم عن نص مفترض، نص ممكن، غير موجود. ننظر لنص لم يوجد بعد. كما أن التعريف ينحاز للطريقة التي تشكل بها الجمل نظاماً، مع أن المستوى الصوتي له طريقته التي يشكل بها نظاماً، وكذلك لمستوى المفردات أو المعجم طرقه الخاصة التي تشكل نظاماً يحكم علاقة هذه العناصر فيما بينها، ويحكم علاقاتها ببقية المستويات والعناصر الأخرى؛ فالتركيز على أن النص «الطريقة التي تشكل بها الجمل نظاماً» لا يوجد له مسوغ، ولن يكون ناجعاً أن نخلص منه إلى أن النص نظام شكلته مجموعة من الجمل. كما يغفل كذلك العناصر غير اللغوية التي تسهم في بناء نظام النص وتشكله. وحتى لو انتقلنا بهذا التحديد السابق للنص واستبدلنا لفظة «النص» بلفظة «الجملة» فصار تعريف النص بأنه - قياساً على التعريف السابق - الطريقة التي يشكل بها النص نظاماً، على الرغم من مقبولية هذا الفرض بجوار القول السابق، تبقى مشكلاته قائمة، يدور أكثرها حول طبيعة هذه «الطريقة» وأسلوب عملها، وكيفية التشكل على أساسها.. يضاف إلى ذلك أن علماء النص غالباً يؤسسون لعلم النص؛ مفهوماً وحدوداً وطريقة تناول بعيداً عن الجملة - أو هكذا يزعم كثير منهم - فيكون من الغريب حقاً أن ننظر إلى الجمل هنا ونرى أن طريقته - لا طريقة النص - هي التي تشكل نظام النص. مع التسليم بأن طريقة تشكل الشيء - بالطبع - تختلف عن الشيء، وطريقة الجملة في بناء قواعدها ونظامها تختلف عن طريقة النص. بالإضافة إلى أن النص شيء، وطريقة تشكل شيء آخر.

ومما يقع في هذا الباب ملاحظة فان دايك وغيره من العلماء «أن تكوين الجمل

في داخل ما هو نص لا يختلف عن تكوينها في داخل ما هو غير نص non - text ، وقد بدا من ذلك أنه لا بد أن تركز العملية - إذن - في كيفية إنتاج النصوص واستقبالها من أجل توضيح الفرق بين ما هو نص وما هو غير نص^(٤). وهذا أمر يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأنه على الرغم من التقارب الكبير بين مكونات الجملة بمعناها اللغوي الواسع ومعناها غير اللغوي داخل ما هو نص وما هو غير نص - فإن الجملة داخل ما هو نص تدخل في بنائها مكونات جديدة، تُستمد من النص، وإن كانت أكثر هذه المكونات مكونات غير لغوية، أو مكونات غير مادية، ولكنها لا تعدم أيضاً مكونات لغوية في كثير من الأحيان يتأسس وجودها على وجود الجملة داخل ما هو نص. على الأقل في طريقة أدائها ونطقها في النصوص الشفوية، وفي طريقة تموضعها ورؤيتها، ووجودها وهيئتها في النصوص المكتوبة، فضلاً عن طريقة فهمها ووسائل فهمها... وعليه فإن هناك مكونات في هذه قد تغيب في تلك والعكس؛ لأن كل وضع له شروطه وكل وجود نصي أو غير نصي له قواعده.

ومع العودة إلى تعريف هاليداي وحدّه النص بأنه قد يكون كلمة أو جملة.. وهو تحديد يحاول به هاليداي أن يجمع كل ما يمكن أن يكون نصاً، ويحاول أن يخفف من اعتماد تعريفه للنص على الكم، لكنه جعل باب النصية مفتوحاً يمكن أن تدخله كثير من الأقوال التي ليست منه، ويعطي الفرصة لبعض العناصر اللفظية أن تحتال على الولوج إلى عالم النص، أو يُحتال لها في ذلك.

وإذا صح أن الكلمة يمكن أن تقع نصاً، يجب التفريق الدقيق بينها وبين الكلمة التي لا تقع نصاً، ووضع الحدود التي تبين متى تكون الكلمة نصاً ومتى لا تكون. والقول عينه في الجملة النص والجملة الجملة. وعليه يكون عندنا نظامان في الكلمة: نظام يحكم الكلمة الكلمة، ونظام وأسس تقوم عليها الكلمة النص، وكذلك هناك مجموعة من القواعد والقوانين التي تحكم الجملة في النحو الجملي. وهنا يظهر تساؤل مؤداه: هل تبقى هذه القواعد هي التي تحكم الجملة النص، كما تحكم

الجملة النظامية؟ وهل يكون التزام الكلمة التي تقع نصاً، أو الجملة التي تقع نصاً بمعايير النصية هو نفس التزام النصوص التي تتكون من متوالية من هذه وسلسلة من تلك...؟

مع أن النظرة الأولى تقول بوقوع فروق كبيرة بين الجملة أو الكلمة حتى لو أطلقنا عليها صفة النصية، والنصوص التي تقع في مساحة أوسع من الجملة والكلمة؛ من حيث قواعد الإنتاج وقواعد التلقي، وآليات التناول. وأن التسوية بين هذه الأنواع فيه تبسيط وتسطيح لكثير من النصوص، وفيه تضخيم لبعض النصوص - تجاوزاً - الأخرى. وكثير من الجمل - إن لم تكن كل الجمل - في النظام الجملي التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها، قابلة لأن تكون نصاً، وفق هذا المبدأ. وأكثر الكلمات - إن لم تكن كل الكلمات غير الوظيفية - قابلة كذلك لأن تصبح نصوصاً..

صحيح قد تتوافر لهذه الجملة أو لتلك الكلمة بعض الشروط التي توجد في «النص»، وقد تدخل في تشكيلها بعض القواعد والأسس التي تدخل في بناء نصية النصوص، لكن تبقى الفروق الجوهرية قائمة بين هذه الأنواع، وتبقى مجموعة من القواعد العامة غائبة في بعضها، ويكون دخولها في عالم النصية مسألة فيها بعض التجوز والترخص..

وعليه يكون من غير الحكمة أن نسوي بين النص الكلمة أو النص الجملة، والنص القصيدة أو النص عندما يكون قصة، فمما لا شك فيه أن قواعد النصية في هذه الحالات - مهما حاولنا أن تكون جامعة مانعة - لا يمكن أن تتوافق أو أن تكون في صورة مطردة ومقبولة في القصيدة النص كما في الكلمة النص، وأن هذا النص الكلمة له آليات تتوافق في بعض الأحيان مع النص القصيدة مثلاً، ولا تتوافق معها في أكثر الأحيان؛ إنتاجاً وإبداعاً أو تناولاً وتواصلًا، أو تحليلاً وتطبيقاً. وهذا يجعل القول بأن شروط النصية ومعاييرها التي يقول علماء النص بأنها عامة في كل نص أنتج أم لم ينتج بعد، ليست بهذه الصرامة وليست بهذا الضبط، وأن التسوية بين آلية إنتاج نص كلمة وأدوات تحليله نصياً لا يمكن أن تكون هي هي في القصيدة أو القصة.

وكثير من العلماء الذين اعترضوا على وقوع الجملة نصاً - مع صحة اعتراضهم - لم يلمسوا حقيقة الفروق بين الجملة والنص، وتغيب لديهم في كثير من التنظيرات القواعد الحقيقية التي تصنع من العنصر نصاً والتي بغياها تغيب النصية. فمنهم من فرق بين الجملة في النظام الجملي - التي لا تعد نصاً - والجملة النص على أساس من السياق. وغاب عنه أن كل الجمل - تقريباً - تصنع سياقها، وتتوافر لها ظروف سياقية، وعلى أقل تقدير يمكن أن نتلمس لكثير منها سياقات إنتاج وسياقات تلقي.. ولا تخلو الجملة من العناصر غير اللغوية اتصالية أو غير اتصالية. بل إن دأنش ينص صراحة على أن «الجملة هي الوحدة الأولى للغة التي يمكن أن تقوم في تدرج المستويات اللغوية بوظيفة وحدة اتصالية ممكنة (منطوق، أداة اتصال، نص)»^(٥).

أما القول بأن إمكانية وقوع الجملة نصاً «فكرة خاطئة يرفضها علم لغة النص الحديث، الذي يرى في الجملة مجرد إطار لفهم جانب من جوانب الواقع اللغوي، في حين يؤلف النص جزءاً فعلياً من الواقع بلحمه ودمه»^(٦)، فهو قول غير كاف، ولا يمكن أن يكون أساساً للتفريق؛ لأننا في هذه الحالة لا نفرق بين جملة ونص، بقدر ما نفرق بين نص وغير نص، واختزال الفرق في كون النص يؤلف «جزءاً فعلياً من الواقع» يُرد بأن كثيراً من الجمل تحمل هذا البعد وتشكل جزءاً من الواقع، كما أن التسليم بأن كل النصوص تشكل جزءاً من هذا الواقع قد يقابل ببعض الريبة، وعلى الأقل ليست كل النصوص إزاءه سواء، وأنه «يمكن أن تحتوي النصوص الأدبية على تعبيرات لا تشير إلى مقابلات في «عالم الواقع»^(٧)، ومفهوم «الواقع» هنا غير محدد الدلالة، ولو فُسر البعد الواقعي في ظل ثنائية اللغة والكلام، التي تمنح الكلام بعداً واقعاً متحققاً، وتضع مفهوم اللغة هنا في إطار الممكن، أو مجموعة القواعد والأسس.. فوضع النص على أساس أنه واقع أو جزء من الواقع في مقابل الجملة هو وضع خاطئ، لا يستقيم مع حقيقة الأمر، لسببين: أن الحديث عن جملة واقعة متحققة، وليس عن جمل ممكنة. وأن الجمل بالنظر إلى ثنائية الواقع والممكن تتساوى مع

النصوص؛ فإن من الجمل ما هو واقع متحقق وما هو ممكن قابل للتحقق، وكذلك الأمر في النصوص منها ما هو واقع متحقق ومنها ما هو ممكن. وإن فرقنا بين النص ومجموعة القواعد والأسس التي تحكمه، فلكذلك توجد فروق بين الجمل ومجموعة القواعد التي تحكمها. بل إن الممكن في النص وغير المتحقق أكثر بكثير من الممكن في الجملة وغير المتحقق، كما أن الممكن في الجمل وغير المتحقق، أكثر قياساً على الكلمة. وحصراً الكلمات قد يكون في لغة ممكنة، لكن حصر الجمل الممكنة في هذه اللغة قد يكون مستحيلًا، وأكثر استحالة منه حصر النصوص.

وعليه، فإن هذه التعريفات والحدود السابقة للنص تسيير نحو ما يمكن أن يسمى «النص النظام» قبل النص الواقع. كما أنها لم تحرر العلاقة بين الجمل والنص تحريراً وافياً، ولم تميز بين الجملة التي تكون جزءاً من النص، وبين الجملة النص. وأن كثيراً من الجمل تبقى في إطار الجملة وإن توافرت فيها بعض السمات التي تعد نصية.

كما أن النظر إلى النص على أنه يمكن أن يكون جملة أو كلمة يضع احتمالاً أمام النص الذي يتكون من عدة جمل «على أنه مركب من عدة نصوص»^(٨)، واشتراط بعض العلماء أن يتكون النص من سلسلة أو متوالية من الجمل، لم يحل دون وقوع هذه الإشكالات، بل زاد إليها قدراً من التعقيد ليس باليسير؛ لأنه أخرج نصوصاً كاملة النصية بهذا الشرط.

وهذا لا يعني تجاهل الجملة عند تناول النص تحديداً وتنظيراً، أو تناولاً وتحليلاً، بحجة أن النص يتجاوزها. فهي قائمة في حدوده، وقواعدها حاضرة عند تحليله، ولا يمكن أن نحكم على نصية نص بمعزل عن شروط صحة مكوناته. وهنا تكون قواعد الجملة وشروطها المعيارية غير مهمة، والاستفادة من طرق تحليل الجملة قائم في تحليل النصوص. لكن لا يكون هذا الوصف كل شيء، ولا يكون حكمنا على النص من خلال حكمنا على جملة، والأمر في النص أعقد من هذا؛ لأن «الناس لا تنطق حين

تنطق، ولا تكتب حين تكتب - جملاً أو تتابعاً من الجمل، ولكنها تعبر في الموقف اللغوي الحي من خلال حوار معقد متعدد الأطراف مع الآخرين. ويكثر في هذه الحال تصادم الاستراتيجيات والمصالح وتعقد المقامات. ومثل ذلك نراه في حدث الكتابة حيث تنعقد العلاقات بين مكونات الصياغة اللغوية وترتد أعجازها على صدورها، وتتشابك العلاقات في نسيج معقد بين الشكل والمضمون على نحو يصبح فيه رد الأمر كله إلى الجمل أو نماذج الجمل تجاهلاً للظاهرة المدروسة، ورداً لها إلى بساطة مصطنعة تخل بجوهرها، وتفضي إلى عزل السياقات المقالية والمقامية والأطر الثقافية واعتبارها أمراً قائماً خارج النحو وطارئاً عليه^(٩). وتبقى هذه الحدود وتلك الأسس غير ناجعة في رسم معالم النص وتحديد حدوده، على الرغم من أنها تنطلق من مكونات النص الداخلية وبنائه.

وإن القول بأن النص تتابع أو توال من الجمل... يغفل واقعاً في كثير من النصوص عندما تقطع عناصر غير لغوية أو غير جمالية تتابع الجمل وتواليها، عندما تدخل في بنية النص وتشكيله عناصر مثل: الفراغات والتقسيمات والصور والعلامات غير اللغوية. وهذه العلامات والعناصر غير اللغوية تشكل تتابعاً نصياً، متواليه نصية، لكنها تقطع التتابع الجملي؛ كما يرى ذلك بوضوح في بعض الإعلانات، التي تجمع بين الجمل اللغوية، والصور والعلامات غير اللغوية. وقد تبدأ بجملة تليها صورة ثم جملة... وهكذا؛ فتقع الصورة بين العبارتين ويدرك النص ويقراً على هذا النحو من التسلسل وإلا فقد مغزاه... لذا فإن قيام تعريفات للنص ووضع حدوده على أساس التتابع الجملي والتوالي تعريفات منقوصة، وحدود تغفل كثيراً من العناصر التي تدخل في تكوين بنية كثير من النصوص؛ مثل الصور والعلامات غير اللغوية، وكذلك الشكل الطباعي، والبناء العرضي في النص الشعري.

ومما سبق يخلص البحث في هذا الباب إلى أن هذه التعريفات للنص وهذه الحدود جميعاً تغفل عند التنظير والتقييد النص الأدبي، والنص الشعري على وجه

خاص؛ فمن رأى أن النص يمكن أن يكون كلمة أو جملة، يجب أن يضع الفروق التي تميز الجملة النص عن الجملة غير النص، والكلمة النص عن الكلمة غير النص، فالقضية ليست إلحاقاً بالنص فقط بقدر ما هي تمييز عن غير النص أيضاً. ويرى البحث أن الجملة النص لا تتناول نصياً بمعايير نصية متطابقة مع تلك المعايير التي تستحضر في النصوص الطويلة، ولا تتناول بنفس طريقة التناول للجملة غير النصية وقواعدها النظامية، وكذلك الوضع في الكلمة غير النص والكلمة النص. هذا من جانب، ومن جانب آخر إن هذا الاتجاه قد يسوي بين أسس التناول النصي وقواعده بين النص الكلمة والنص القصيدة، وهذا بدهة أمر غير منصف، أن نغفل المستويات النصية ونتعامل مع كل نص في إطار مستوى نصي واحد.

والرأي القائل بأن النص متوالية أو تتابع من الجمل، أغفل نماذج أدبية نصية؛ لأنه اعتمد على الشكل اعتماداً كبيراً، ونظر للنص في تغييب تام للمستوى الأدبي والشعري، فعندنا نصوص أدبية تقوم على جملة واحدة أو جملتين وهي نصوص على الرغم من قصرها، غير أنها نصوص غير منقوصة النصية كما في كثير من الأمثال، مثل قول العرب: «صدقني سن بكره»^(١٠)، وقولهم: «أصاب قرن الكلاء»، و«صلدت زناده»^(١١)، «الصيف ضيعت اللبن»^(١٢)، وقولهم: «سبق السيف العذل»^(١٣)، وقولهم: «مقتل الرجل بين فكيه»، و«المقدرة تذهب الحفيظة»... إلخ؛ فمن حد النص على أساس من التتابع والتوالي والكم يخرج هذه النصوص. ومن يقر بأن النص قد يكون جملة أو كلمة، يدخل هذه الأمثال في عالم النص، لكنه يسوي بين هذه النماذج الأدبية ونماذج من باب «قف»... «حمّام»... «ممنوع الدخول»... إلخ، ومن الغريب قول بعض علماء النص في الحديث عن مثل هذه النصوص القصيرة - دون أدنى تمييز بينها - بوجود «إجماع عام على أن تلك النصوص القصيرة هي على كل حال ظواهر هامشية، ولا تمثل - بلا شك - أمثلة جيدة لمقولة النص»^(١٤)، كما أن رولف رفض تصنيف هذه المنطوقات القصيرة تحت مفهوم النص^(١٥)، يسوي في ذلك بين «ممنوع

الدخول» ونص كامل النصية يُصنف ضمن المستوى الأدبي للغة كما في المثل .
وعليه فإن علم النص لم يجب إجابة كاملة عن أدنى امتداد يمكن أن يكون نصاً . وإذا
كان الخلاف قائماً حول أصغر حجم للنص، فإن المعضلة «الأصعب والأكثر أهمية
نظرياً أيضاً من السؤال عن أدنى امتداد للنص فهو السؤال عن أقصى امتداد، الذي
ينشأ عن معيار الكلية، التمام»^(١٦) . وأدى ذلك إلى أن قدم بعض العلماء مبدأ الاكتمال
الدلالي واكتفاء النص بذاته على مبدأ الطول أو الحجم^(١٧) . لكن تبقى عدة ملاحظات
منها: أن الطول والحجم قائم في التحديد، وإن تقدم عليه الاكتمال أو الاكتفاء . كما
أن هذا يثير جدلاً كبيراً حول العتبات النصية والنصوص الموازية والشروح التي
تدخل في النص، ويرى كثير من العلماء أنها جانب مهم منه . أضف إلى ذلك أن مبدأ
الاكتمال الدلالي والاكتفاء الذاتي، يخلق النص أمام التناص الذي تتشابك فيه الدلالة
بين النص ونصوص أخرى لا بد من حضورها بوصفها مكوناً لبعض الجوانب
الدلالية للنص . ولعل هذا ما دفع «بايك» إلى رفض هذه الحدود والتعريفات للنص
فلم يعد النص لديه تتابعاً مسلسلاً من الجمل، ولكنه «مبنى فريد قائم برأسه»^(١٨) .

الاتجاه الثاني - تحديد النص وفق الوظيفة الاتصالية:

تلك المنطلقات السابقة في تعريف النص، على الرغم مما أثير حولها من جدل،
وأنها غير جامعة أو مانعة، فإنها انطلقت من النظر في بناء النصوص ومكوناتها،
وهذا يُحمد لها، وإن ركزت على البناء الشكلي المادي والامتداد النصي...

أما الاتجاه الثاني، والمقاربات الأخرى فتنتقل من وظيفة النصوص لتحديد ما هو
بنص مما ليس بنص دون إشارة إلى مكوناته أو عناصر بنائه الأساسية إلا في القليل
النادر؛ فقد نُظر إلى النص على أنه «وحدة اتصالية في عملية اتصال واسعة»^(١٩) .
وذهب غوليس درابيليه إلى أنه «لا وجود لفعل اتصال من غير نص، ولا نص من
غير فعل اتصال»^(٢٠)، وعرف هذا الاتجاه بما «يسمى بنظرية السياق الاتصالي التي
تحدد للنص من خلالها وظيفة معينة»^(٢١) .

ولم يقتصر الأمر عند أصحاب هذا الاتجاه على إهمال بعض العناصر الأساسية، وخاصة العنصر اللغوي، من حدود النص، وعند الحكم على نصيته، بل إنهم انطلقوا من وظيفة واحدة افترضوا وجودها في كل ما هو نص، كما افترضوا غيابها عن كل ما ليس بنص؛ إذ حصروا الوظيفة النصية في الجانب الاتصالي فقط.

بل إن أصحاب هذا الاتجاه غلبوا نوعاً واحداً من الاتصال على بقية الأنواع؛ ونظروا إلى النص على أساس السياق الاتصالي ووظيفة الاتصال الجماعي.^(٢٢) واعتمدت هذه الآراء «في نظرية النص على السياق الاتصالي وما يتضمنه عملياً، وترى أن النصوص ليست سوى مجموعة من الرموز اللغوية المعبرة، وأن وظيفتها إنما هي الاتصال الاجتماعي»^(٢٣). ولا يصبح النص نصاً إلا إذا تحقق «في موقف اتصالي ما؛ حيث يتحول كم من المنطوقات اللغوية إلى نص متماسك يؤدي بنجاح وظيفة اجتماعية - اتصالية، وينتظم وفق قواعد تأسيسية (ثابتة)»^(٢٤). بل إن شمت اشترط أن يكون النص منطوقاً له مضمون محدد يؤدي وظيفة اتصالية يقصدها المتكلم ويدركها شريكه في الاتصال^(٢٥)، وهذا الحد يغيب كثيراً من النصوص الأدبية، ويخرج كل نص مكتوب من دائرة النصية. واشترطه في ما هو نص أن يكون محدد المضمون، تجاهل لواقع كم هائل من النصوص يُختلف في مضمونها، وهي تقوم أصلاً على تعويم الدلالة، وعلى المراوغة؛ مما يجعل مضمونها غير محدد، وغفل عن أن «النص مفهوم عام يشمل جميع أنماط النصوص بما في ذلك النص الأدبي، وهو نوع من النصوص المبنية على الاحتمال والتعدد في المعنى، أو حمالة الأوجه...»^(٢٦). هذا، بالإضافة إلى تأكيده الوظيفة الاتصالية الاجتماعية، وكذلك القصد الذي يجب أن يدركه شريك الاتصال، على الرغم من وجود نصوص يتفاوت إدراك الشركاء لها، فضلاً عن عجزهم أحياناً - أو عجز بعضهم - عن إدراك القصد فيها. كما أن كل شريك أو متلق ليس - بالضرورة - مطالباً بالوصول إلى قصد المنشئ، أو على الأقل إلى قصده الحرفي، وأن فهم النص لدى المتلقي لا يمكن أن يساوى

بمقصد الكاتب، وأن «أهداف منتجي النصوص لا تكون دائماً متساوية مع أهداف من يوجه إليهم الاتصال... ويمكن أن «يفهم» النص لدى قراء مختلفين بطرق مختلفة جداً»^(٢٧)، وأن كثيراً من النصوص «تظل دائماً معروضة على القراء في كل العصور، ولا يتوقف أبداً تلقيها ولا دراستها، ولا يلتفت إلى من يدعي أنه استنفذ فهمها، كما أن الحوار حولها يبقى دائماً مفتوحاً... لأن ما لم يقرأ في هذا الزمان قد يلتفت إلى قراءته في زمان آخر»^(٢٨).

ويمكن أن تُجمل فيما يلي الملاحظات على هذا الاتجاه الذي يحاول أصحابه تعريف النص وحدّه على أساس من البعد الاتصالي ووظيفة النص الاتصالية:

أولاً: أنه تعريف غير جامع؛ فمنهم من وسع حد النص؛ بحيث «تدخل فيه كل المنطوقات اللغوية سواء أكانت لغوية أو غير لغوية»^(٢٩)، وتغافل ضمناً عن المعايير النصية التي اشترطها كثير من علماء النص؛ وانطوى هذا الحد «على شيء من الإغضاء على الاختلال في التضام والتقارن ما دامت الطبيعة الغائية للاتصال قائمة..»^(٣٠)، بل إن دي بوجراند الذي نص على معايير سبعة يكون بها النص نصاً، يذهب - تحت إغراء الوظيفة الاتصالية للنص - إلى أن الفرق بين النص وما ليس بنص يكمن في البعد الاتصالي وحده، عندما يقول: إن «ما هو غير نص هو الوحدة القولية التي تفشل في أن تحقق غرضاً اتصالياً»^(٣١). وذهب فريق آخر إلى إخراج كل نص لا يحمل بعداً اتصالياً من دائرة النصوص، وربط معايير النصية بالاتصال. وذهب إلى أن كل نص غاب عنه واحد من هذه المعايير فهو غير اتصالي، وبناء على ذلك يكون غير نصي. يقول مؤلفا كتاب مدخل إلى علم لغة النص: «سوف نعرف النص على أنه واقعة اتصال تلبي سبعة معايير للنصية. وإذا اعتبر أحد هذه المعايير السبعة غير متحقق، فإن النص لا يتسم بالاتصالية آنذاك. ولذا فإننا سنعالج النصوص غير الاتصالية هنا باعتبارها غير نصوص..»^(٣٢). لاحظ كيف تكون «النصوص غير الاتصالية» نصوصاً وغير نصوص، في الوقت الذي يُدخِل تعريفُ النص على أنه

«مجموع الإشارات الاتصالية التي ترد في تفاعل تواصلية»^(٣٣) أنواعاً غير لغوية مثل صفارة ناظر محطة القطارات والصور الرمزية وألوان إشارة المرور^(٣٤).

ولا يجوز بحال أن نسوي بين هذه العناصر والإشارات والعلامات المصاحبة للنص، سواء سجلت فيه كتابة، أم عدت طريقة تسجيلها، مثل ملامح الوجه، وحركة اليد، وطرق النبر والتنغيم... حيث تدخل هذه ضمن سياق النص أو العلامات المصاحبة له، المتممة لدلالته أو الموجهة لها.

كما أن هذا التحديد السابق للنص يُدخِل إلى عالم النص الكلامَ المفكك غير المترابط الذي تنقصه كثير من معايير السلامة النحوية، وكثير من معايير النصية التي قال بها العلماء، لمجرد حمله حمولة اتصالية.

وإذا كانت ماهية النص ترتبط بتوافر المعنى الاتصالي كما يذهب أصحاب هذا الرأي، فإنهم يذهبون أيضاً إلى رهن المعنى الاتصالي بالتلقي، ويرون أنه «لا يكتسب النص المحدد معنى اتصالياً إلا حين يقرأ ويستوعب، حين يتحاور معه آخرون...»^(٣٥). وهذا الربط بين النصية والبعد الاتصالي، ثم رهن البعد الاتصالي بعملية التلقي يخرج كثيراً من النصوص عن كونها نصوصاً، أو على الأقل يؤجل نصية كثير من النصوص حتى تُقرأ وتستوعب. والتاريخ يثبت أن هناك نصوصاً كاملة النصية لم تكتب للتواصل وحرص أصحابها على إخفائها، أو هي ليست للتواصل مع آخر مثل مفكرة المواعيد، والمذكرات اليومية.. الخ، وكذلك يغفل التواصل الذاتي الذي تكون فيه الذات المتلقية هي الذات المبدعة. ويغفل كثيراً من النصوص التي قيلت، وترنمت بها الذات المنشئة في خلواتها تواصلاً مع نفسها. ويقاس على ذلك كثير من المنطوق والمكتوب. كما أن هذا الشرط السابق يفترض في كل نص مرسلًا إليه أو متلقياً للنص وهذا تعميم لا ينطبق على كل نص، بخاصة النص الشعري، في ضوء الاتجاه القائل بأن «الشعر الغنائي بمثابة الموقف الإيصالي للمتكلم مع نفسه»^(٣٦) في المقام الأول.

ثانياً: أن أصحاب هذا الاتجاه لم يقفوا عند حد الاستفادة من علم الاتصال وتوظيفه في نظرية النص، بل غلبوا علم الاتصال حتى قهر غيره من علوم تتداخل وتنصهر وتتشرك في رحاب النظرية النصية، وحوّلوا علم اللغة النصي إلى علم للاتصال؛ حيث لوحظ «الميل إلى «تجاوز الحدود» باتجاه علم الاتصال، إلى حد التسوية بين علم اللغة النصي وعلم الاتصال...»^(٣٧). وبدأ «علم اللغة النصي عند كالماير ومن سار على طريقته «علماً يتجاوز دراسة أبنية النصوص إلى دراسة صفات التوظيف الاتصالي للنصوص؛ أي تجاوز الحدود شبه المشتركة لعلم اللغة النصي إلى علم الاتصال تجاوزاً بلغ الدرجة التي بدا عندها علم اللغة النصي مساوياً لعلم الاتصال»^(٣٨). في حين حصر بعض العلماء «مفهوم النص في إنتاج العلاقات الاتصالية اللغوية واستقبالها»^(٣٩)، وأصبحت ميزة علم النص «على صعيد المرجعية المنهجية بانفتاحه على جملة من المعارف: كعلم النفس والاجتماع والسيمايائية والأسلوبية والذكاء الاصطناعي ونظرية المعلومات والعلوم اللسانية والأدبية بعامة»^(٤٠) - أصبحت عبئاً بدلاً من أنها ميزة بسبب محاولات احتكار النص، وحصره بصورة رئيسة في الجانب الاتصالي، وجر النص - بخاصة النص الشعري - قسراً نحو هذا الاتجاه..

وتعدى هذا إلى تحليل النصوص فغيب البعد اللغوي وغُيبت كثير من المكونات الأخرى في النصوص لوجه البعد الاتصالي وهيمنته ولم «يعد النص نفسه وبنائه النحوي أو الدلالي الآن نقطة الارتكاز في دراسات علم اللغة النصي، بل الممارسات الاتصالية العملية التي تؤسس النص»^(٤١)، ولذا وجب الفصل بين تحول علم اللغة النصي إلى علم الاتصال وتوظيف نظرية الاتصال في نظرية علم النص مثلها مثل نظريات علم النفس وعلم الاجتماع؛ بحيث يستفيد منها علم اللغة النصي بالقدر الذي يخدم غايته وموضوعه «ومن هنا يجب أن يظل «النص» هدف البحث في علم اللغة النصي ونقطة انطلاقه. ومن الجائز حقاً تضافر العلوم في معالجة النص اليوم بوصفه

شروطاً ضرورياً لإسهام منهجي واعد، دون مبالغة في تناول جوانب الموضوع. ويكون النص نفسه الأساس المبدئي الأصلي في علم النص، وهي المهمة الأساسية لعلم اللغة النصي على الإطلاق»^(٤٢).

هذا، فضلاً عن أن الاتصال متعدد المناحي متشعب الاتجاهات ففرق بين الاتصال الجماهيري والاتصال الفردي والاتصال اللغوي والاتصال غير اللغوي. بل إن علماء الاتصال يتحدثون عن مفاهيم متنوعة ومتضاربة في كثير من الأحيان مما كرس لفوضى مفهوم الاتصال^(٤٣)، كما أن الاتصال عن طريق النصوص المكتوبة يختلف حتماً في كثير من أبعاده وخصائصه وطريقة تناوله عن الاتصال المباشر. وقصد شريك محدد في الاتصال يختلف عن توجيه الرسالة والتواصل مع شريك مجهول، أو عندما يتعدد الشريك ويتنوع بين شريك محدد وآخر غير محدد.

وحتى النموذج الاتصالي اللغوي عند جاكسون، على الرغم من خروجه من رحم اللغة؛ فقد وُجّهت إليه عدة انتقادات، منها: قيامه «على أساس الاتصال البسيط بين فردين، وليس بين فرد وجمهور»^(٤٤).

كما أن نظرية الاتصال الجماهيري والإعلامي لها أهدافها التي ترصدها وتوجه نحوها النصوص، وتوافر بيانات ومعلومات عن الجمهور^(٤٥)، ولا يمكن أن نسقطها بحذافيرها على كل النصوص، أو كل أنواع الاتصال؛ لوجود فروق كبيرة في الأهداف والغايات.

ثالثاً: أن النصوص تتفاوت من حيث الوظيفة والبناء ونوع الاتصال؛ ويجب ابتداءً أن نفرق بين نصوص تهيمن فيها الوظيفة - اتصالية كانت أو غير اتصالية - ونصوص يهيمن فيها الموضوع مثل النصوص الأدبية^(٤٦)، كما تتفاوت هذه الأنواع من النصوص في انتمائها إلى المستويات اللغوية وما ينتج عنها من مستويات اتصالية مختلفة، تحتم ألا يُنظر للنص الأدبي والشعري النظرة نفسها إلى نص الحديث العادي، ونصوص من باب وصفة الطبيب، أو إعلان الوظائف، أو البرقيات... مع

الاختلاف الكبير بين النصين ابتداءً، من حيث آلية الإنتاج، وشروط الكفاءة الأدبية في إنتاج النص الأدبي، التي تتطلب نوعاً من الكفاءة الأدبية في تلقيه، وفهم إشاراته، وطريقة التواصل معه، كما «أن النص الأدبي ليس رسالة فقط ولكنه فن، أي نسق من المواد التعبيرية والجمالية التي تساهم في توصيل الرسالة»^(٤٧).

و النصوص الأدبية نفسها تتفاوت في هذه الجوانب، فهناك فرق بين نص شعري وآخر قصصي أو مسرحي، بل إن النصوص الأدبية الحوارية مثل نصوص القصة والمسرح تختلف فيها عملية الاتصال عن نص حوارى ومحادثة بين شخصين في الواقع. كذلك تختلف هذه النصوص الحوارية فيما بينها؛ بحيث «لا يماثل نص نصاً آخر، حتى عند تعدد مرات التكوين للمهمة الاتصالية نفسها بواسطة منتج النص نفسه (ضمن شروط سياقية مماثلة تقريباً) تنشأ فقط حالات استثنائية نادرة صياغة النص اللغوي الجزئي نفسها. فيمكن أن نستنبط من ذلك أن صياغات النص في الواقع لا تخضع للتعميم، ولا تكوين الأنماط أو النماذج»^(٤٨)، ومع هذا نجد كثيراً من الاتجاهات النصية التي تبالغ في دور الوظيفة الاتصالية «اهتمت بلغة المحادثة العادية، أو بحوار التلاميذ في القسم أو شهادة الشهود في المحاكم، وأبعدت من ميدانها (مؤقتاً) الخطاب الأدبي بعامته (موقف بعض فلاسفة اللغة)؛ إلا أن بعضها نسخ القواعد اللسانية للغة العادية وأصقها بالخطاب الشعري (بعض التيارات التداولية التوليدية)؛ مما أدى إلى صياغة «منهاجية» لا تميز الخطاب الشعري عن غيره، ولا تعين له خصوصية. ومعنى هذا أن ليس هناك نظرية شاملة تصف كيفية اشتغال النص الشعري وتفسرها..»^(٤٩)، كما سنرى في جزئية التحليل والتناول التطبيقي.

لذا يجب أن ينطلق علم النص من مبدأ تنوع النصوص، وأن تفاوت النصوص يؤدي إلى تفاوت الوظائف؛ لأنه عندما يركز علم النص على الوظيفة الاتصالية في تحديد «النصوص» ويسوي بين طبائع النصوص الأدبية والنصوص غير الأدبية،

وعندما يحصر وظائف النص في الوظيفة الاتصالية أو الحمولة الإخبارية يخرج النص الأدبي من حساباته، أو على الأقل يهمل النصوص التي لا تحمل هذه الحمولة. والنص الأدبي نص إبداعي باعتبار أول قبل أن يكون نصاً تواصلياً - عكس النصوص العادية التي تقوم على التواصل في المقام الأول - ووظيفته تأثيرية قبل أن تكون تعبيرية، وتشكل النصوص الأدبية عملية الاتصال وتصبغها بصبغة مختلفة عن النص العادي الذي ينهج في الإيصال والتأثير نهجاً قد يختلف عن النص الأدبي.

وهذا أمر عام لا يقف عند النص الأدبي وحده، فهناك كثير من النصوص لا تحمل وظيفة اتصالية. وعلى الأقل لا تعد الوظيفة الاتصالية هي مركز الوظائف في مثل هذه النصوص، وهناك استعمالات لغوية غير اتصالية^(٥٠)، ومثل ذلك: النصوص الدراسية، إذ «لا يعزو الدارسون أيضاً لنصوصهم كثيراً وظيفة اتصالية، بل وظيفة أدائية محضة»^(٥١)، وفي بعض الأحيان «يجب - إذن - بالنسبة للكلام والكتابة أن نفترض بشكل مؤكد أيضاً وظيفة غير متعلقة بشركاء، ومن ثم أيضاً إدراكية غير اتصالية»^(٥٢).

والوظيفة في الرسالة الشعرية تتعدد، كما يراها جاكسون، بل إنه يذهب إلى أن هناك رسائل تقوم على قطع الاتصال كما أن هناك أخرى تقوم على تأسيسه أو تمديده^(٥٣). بل إن وظيفة النصوص تتغير بحسب ظروف التلقي وزمنه وعوامل أخرى متعددة. كما تتحول وظيفة كثير من النصوص - سواء اتصالية أو غير اتصالية - إلى وظيفة تاريخية أو توثيقية بعد انتهاء مدة سريانها، مثل الدساتير والأحكام التي تنظم في الأرشيف وتفيد بشكل منظم يتيح «توصلاً متأخراً إليها يجري في الحقيقة مع تغيير للوظيفة الأصلية للنص: تفقد نصوص الاستعمال بوجه خاص بعد تاريخ انتهائها (أجلها) قيمتها الاستعمالية، ومع ذلك تظل بالنسبة لمؤرخي (اللغة) ذات قيمة توثيقية»^(٥٤).

وجملة القول: إنه لو سلم بوجود الوظيفة الاتصالية في النصوص الأدبية والشعرية خاصة، فإن البحث يرى أن هذه لا تكون الوظيفة الوحيدة، ولا يراها

الوظيفة المهيمنة في أكثر النصوص الأدبية عامة والشعرية منها على وجه خاص، وأن الجانب الاتصالي أو الوظيفة الاتصالية التي توجد في هذه النصوص تختلف اختلافاً كبيراً عن الوظيفة الاتصالية في النصوص غير الأدبية وغير الشعرية؛ لأن مجاورة الوظيفة الاتصالية وتداخلها مع وظائف أخرى جمالية وغير جمالية حتماً يصبغها بصبغة مميزة.

وعلى الرغم من اشتراك النصوص الأدبية في بعض الخصائص الاتصالية مع النصوص الأخرى فإن أكثر النصوص الشعرية خاصة تسير في اتجاه اتصالي واحد، وغالباً ما توجه إلى أناس غير معروفين^(٥٥). فضلاً عن تعقيد العملية الاتصالية في النص الأدبي نظراً للوسائل الإيحائية، والبناء الذي يتبعه، وشروط التأليف.

وقيام النص الشعري على تعويم الدلالة يجعل عملية الاتصال الأدبي والشعري لا يمكن أن تكون بهذه البساطة التي يرى كاريل هاوزنبلاس أنها تتمثل «في أداة الاتصال يقول شخص لشخص شيئاً على نحو محدد للغاية بقصد محدد وبشروط محددة حول شيء ما»^(٥٦).

وفرقت كبير بين الاتصال العادي الحقيقي والاتصال الشعري والأدبي، ولا «معنى لما يقال من أن الشعر إيصال حقيقي؛ إذ الشعر موضوع تخيلي»^(٥٧)، يخضع لقواعد وشروط تختلف في جوانب عدة عن الضوابط التي تخضع لها نصوص غير أدبية، وغير شعرية. وأن الإطار النظري لعلم النص لا يتوافق مع واقع كثير من النصوص. وقد شعر فان دايك بهذا الأمر عندما قال: «المتصور النظري للنص لا يتلاقى - إذن - دائماً على نحو دقيق مع النصوص التي يتم إنتاجها وفهمها في أوضاع تواصلية فعلية: لقد أشرنا من قبل إلى أن عبارات المتكلم ليست متوافقة مع ضوابط التماسك التي تصوغها النظرية. وأخيراً، فإننا نستطيع، في التواصل الأدبي، أن نتصور بأن ثمة ضوابط أخرى معمولاً بها»^(٥٨).

ومع أن بعض العلماء ذهبوا إلى أنه لا توجد حدود صارمة وفواصل قاطعة بين اللغة التواصلية واللغة الأدبية، وأن «استخدام النصوص في الواقع الثقافي العام لا يعرف أيضاً هذا الفصل، فالأخبار تتضمن إشارات إيحائية، والأعمال الأدبية لا تخلو من أخبار...»^(٥٩)، لكن هذا لا ينفي وجود هذه الحدود، قاطعة كانت أو غير قاطعة، ولا ينفي تمايز المستويات اللغوية، وأن ثمة فرقاً بين لغة الاتصال العادي واللغة الأدبية، حتى وإن تضمنت لغة الاتصال العادي إشارات إيحائية فلن تكون بالكثافة نفسها والخصائص التي توجد بها في اللغة الأدبية، وأن النصوص الأدبية وإن كانت لا تخلو من حمولة إخبارية فإن هذه الحمولة ليست بالقدر عينه، وليست بالشروط عينها الموجودة في نصوص الاتصال العادي.

وعليه، فإن الإصرار على تعريف «النص» وتحديده وفق البعد الاتصالي، والتسوية بين الاتصال العادي والاتصال في النصوص الأدبية والشعرية، يجعل هذا التحديد غير جامع، ويهمش النص الأدبي، ويخضعه لقواعد نصوص غير أدبية، وشروط مستويات لغوية تأتي بعد المستوى اللغوي للنص الأدبي والشعري.

ولا ينفي البحث الدور الجليل الذي يمكن أن تسهم به نظرية الاتصال في نظرية علم النص، ولا ينفي دور العناصر غير اللغوية «التي تدخل في إنتاج النصوص من حيث هي وحدات إعلامية اتصالية، وهي العناصر الذهنية cognitive aspects والعناصر غير اللغوية extra - linguistics...»^(٦٠)، لكنه يرى - من خلال ما سبق - عدة أمور يجب مراعاتها في هذا الشأن، منها:

ألا ينزل البعد الاتصالي في النصوص منزلة فوق منزلته الحقيقية الواقعية؛ بحيث تتضخم النظرية الاتصالية على حساب نظرية النص، وتتحول النظرية النصية إلى نظرية اتصال، تقتصر على كونها نظرية للاستعمال النصي، وتتخلى عن كونها نظرية للبناء النصي أيضاً، بل تنظر في وحداته القواعدية المختلفة، وطرق بنائه، كما تنظر في وحداته الوظيفية واستعمالاته، ولا تنحاز لوظيفة ما على حساب غيرها. وأن

الوضع الحقيقي لنظرية الاتصال وغيرها من نظريات، لا يخرج عن كونها نظريات مساعدة تسهم مع غيرها من نظريات - داخلية أو خارجية - في النظرة الكلية الشاملة إلى النص، وإحاطته من كل جوانبه، لا أن تقيّد النص، وتهيمن عليه، وتنزعه من بقية الاتجاهات؛ سواء في التنظير لعمليات الإبداع ونشأة النصوص في مرحلة البناء والتكوين، أو في مرحلة التناول والتحليل والتفسير، وأن تُراجع النظرة إلى اللغة داخل نظرية علم النص؛ فلا تُحصر وظيفة اللغة في البعد الاتصالي، ولا تسجن في الإطار الاجتماعي؛ حيث إن تحديد النص بناء على وظيفة اتصالية يكاد يحصر وظيفة اللغة في هذا البعد فقط. وسبب ذلك يتجلى «في أن النهج الخاص بنظرية الاتصال يركز على تقنية الأخبار والنظرية المعلوماتية... وتبدو اللغة الإنسانية في هذا السياق وسيلة - فقط - ضمن وسائل مختلفة للاتصال. ويعرف الاتصال هنا بأنه تبادل للمعلومة بين جهتين...»^(٦١)، ويركز هذا الاتجاه على البعد الاجتماعي فقط في اللغة، ويقوم على النظرة إلى اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية كما ينص على ذلك هاليداي^(٦٢)، ويهمل البعد الفردي الذي يتجلى فيها بصورة لا تنكر، ويعد مكوناً فاعلاً في بناء نظامها، حتى وإن أخرجته اللغة زمنياً فإنها تعود وتحتويه. ومن هذا الباب تدخل اللغة لتسهم في تشكل المجتمع، وتقاوم اللغة محاولات سيطرة المجتمع عليها - تقاوم هذه المحاولات من خلال النصوص الإبداعية والجوانب الفردية التي تملك ما لم يستطع المجتمع والجماعة اللغوية وضعه في نظام.

ويمكن أن يقال عن نظام اللغة إنه محاولة من المجتمع لفهم اللغة وتكلمها، لكن ليس هذا هو كل اللغة ولا كل قواعدها، وإن هذا يمثل قدرة المجتمع وقواعده في النظر إلى اللغة، وليس قدرة اللغة أو كل قواعدها. إن «نظام اللغة هو بناء تجريدي ليس إلا، وما هو إلا محاولة من قبل عالم الألسنية لفرض نظام ما على فوضى الظاهرة اللغوية»^(٦٣).

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن نظرية علم النص، وإن اهتمت بعمليات إنتاج النصوص، وحاولت البحث في مراحل قد تسبق هذه العملية، فإنها في المقام الأول

تتناول نصوصاً أكثرها تحقق وخرج من مفهوم اللغة كنظام تجريدي، أو ظاهرة اجتماعية إلى كلام متحقق، خرج من حيز «اللغة» إلى حيز «الكلام»، ومن محيط «الكفاءة» إلى محيط «الأداء». وأن أكثر هذه النصوص يُبنى بصورة فردية حتى وإن أسهم فيها أكثر من شخص، كما في النصوص الحوارية. وعليه، فإن حصر اللغة في بعدها الاجتماعي، ووظيفتها الاتصالية أمر يحتاج إلى مراجعة داخل نظرية علم النص، وفيه غبن كبير للنصوص الأدبية والشعرية التي تغلب فيها النزعة الفردية وتخرج في بعض الأحيان عن نظرة المجتمع وحدوده للنص الأدبي وجنسه. هذا أمر، وأمر آخر فإن اللغة حتى في بعدها الاجتماعي ليست مجرد وسيلة اتصال «والتدمير الوحيد الذي يمكن أن يصيب اللغة هو اختزالها تقنياً إلى مجرد وسيلة اتصال»^(٦٤). بل إن «اللغة بمجرد تسميتها للأشياء، تتيح لها الخروج إلى الوجود. وهذا يعني أن اللغة ليست مجرد أداة تواصل وأداة استكشاف وفهم تكمن وظيفتها في إشاعة معان ظاهرة أصلاً موجودة في الأفكار، بل هي تقوم بوظيفة أسمى من ذلك كثيراً، وهي الكشف عن الوجود...»^(٦٥).

ويرى أكثر أهل العلم أن وظائف اللغة تتعدد وتتنوع بين نفسية واجتماعية وفنية وإعلامية^(٦٦). وأننا نستعمل اللغة في التفكير كما نستعملها في المخاطبة وتوصيل الأفكار^(٦٧). بل إن هذه الوظائف تتشابه أحياناً وتتداخل، ولا يمكن فصل وظيفة عن أخرى؛ حيث ترى جميعاً نسيجاً واحداً ولحمة متماسكة داخل النص - خاصة النصوص الأدبية - كما نراها تتصارع وتتدافع.

وكثير مما نراه على أنه نوع من الاتصال - في كثير من المحادثات اللغوية التي هي مظنة غلبة الوظيفة الاتصالية - هو نوع من الصراع؛ ففي بعض الأحيان «ليس عليك أن تقول ما هو صحيح، بل ما هو مدمر لموقف خصمك»^(٦٨)، وأن «ما يؤدي إلى الفشل في التواصل أيضاً يحمل مغزى مهماً: فإن حالات سوء التفاهم والارتباكات والممارسات الشعرية... كلها تنبثق أيضاً من اللغة وخلالها»^(٦٩).

و يجب ألا تُحصر الوظيفة النصية - في النصوص عامة وفي النصوص الأدبية والشعرية خاصة - في الوظيفة الاتصالية، وألا نؤسس مفهوم النص وحدّه بناءً على وظيفته فقط؛ فالنص الأدبي - مثلاً - يجب أن يحد ويعرف بناءً على عدة أمور في طبيعتها مكوناته الأدبية، ومجموع خصائصه اللغوية وغير اللغوية، وليس إلى وظيفته، فالوظيفة متغيرة داخل التاريخ، ومتفاوتة داخل المجتمعات.

وإذا كان فان دايك يريد أن يتناول النصوص ليس بمصطلحات بناها فقط، ولكن بمصطلحات وظائفها أيضاً^(٧٠)، فإن الحق والإنصاف يقتضي - أيضاً - أن تُعرف النصوص وتُحد وتُتناول ليس بمصطلحات وظائفها فقط، ولكن بمصطلحات بناها أيضاً. ولا يجوز الهرب من أحادية النظرة إلى مكونات النص - كما رأها بعض اللغويين - إلى أحادية الوظيفة، كما يكرس لها أكثر علماء نظرية النص. ولا يمكن أن تدرك الوظيفة في النصوص - المكتوبة خاصة - إلا عن طريق بنائها، مهما قلنا عن سياقات إنتاجها وتلقيها.

المعايير النصية (شروط النصية) والنص الأدبي:

اشترط جمهور علماء النص عدة معايير ومجموعة من الشروط يجب أن تتحقق في النص كي يكون نصاً. وذاعت هذه المعايير، وشاعت بين الباحثين حتى يُظن أن إجماع العلماء انعقد عليها. وقد ارتبطت كثيراً باسم دييجراند ودريسلر. وهي كما ينقلها على خليل وإلهام أبو غزالة تتمثل في التضام والتقارن والقصدية والتقبلية والإعلامية والموقفية والتناص^(٧١). وقد أثر أستاذنا الدكتور سعد مصلوح أن يعتمد مصطلحات: السبك والحبك والقصد والقبول والإعلام والمقامية والتناص^(٧٢)، في حين يفضل بعض الباحثين مصطلح التماسك النصي بدلاً من التضام أو السبك والحبك.

وسوف يتناول البحث في هذه المساحة مدى كفاية هذه المعايير وكفاءتها في تحديد نصية النص.. أجمعها يُعد شرطاً للنصية؟ أم يُكتفى ببعضها؟. كما ينظر البحث في طريقة عمل هذه المعايير، ومعايرة النص على أساس منها، ومدى قبول النصوص الأدبية والشعرية لهذه المعايير، والتسليم لها، والقبول بنتائج قياسها.

وأول شيء يجب التنويه به أن هذه المعايير السبعة، أخذت شهرة كبيرة، وأصبحت وكأنها من المسلمات في النظرية النصية، مع أنها ما تزال موضع جدل كبير ونقاش مستمر، مثلها مثل حدود النص وتعريفه، وقد لاقت اعتراض كثير من العلماء مثل فاتر وساندنج.

وعند النظرة الأولى نجد كثيراً من التضارب والتناقض يحيط هذه الشروط والمعايير، بخاصة عندما نتحول بها عن الجانب النظري ونسقطها على النصوص، ونلاحظ سلوك النص على أساس منها. ولعل سبب ذلك في المقام الأول يرجع إلى هاجس الوظيفة النصية، وهاجس البعد الاتصالي الذي عجن به دي بوجراند ودريسلر هذه المعايير. وكذلك اشتراط الواقعة الاتصالية لتحقق معايير النصية.

وسبب آخر أن الواقع لا ينفى قيام منطوق ما بوظيفة اتصالية مع خلوه من معيار أو أكثر من هذه المعايير؛ مثل معيار التضام، والربط والتسلسل المتواصل للضمان أو ما يسمى بمعيار السبك أو التماسك، وقد يتقوض البعد الاتصالي في منطوق تتحقق فيه هذه المعايير أو جلها^(٧٣).

واختلف العلماء حول كفاية هذه المعايير، وكفاءتها في تحقيق النصية، فمرة نرى بعضهم يقول بوجود توافرها جميعاً ليُمنح العمل صك النصية، وأن هذه المعايير السبعة التي استنبطها ديبوجراند ودريسلر مما يجب وجوده في كل نص. «إذا عد أي من هذه المعايير غير متحقق، فإن النص يعد غير اتصالي»^(٧٤).

والسؤال: كيف يجب وجود هذه المعايير حتى يصبح العمل نصاً؟ ثم كيف إذا غابت يصبح العمل «نصاً» غير اتصالي؟ هذا تضارب وتناقض في نفي النصية وإثباتها. وهل انعدام النصية يساوي انعدام الاتصال؟ وهل غياب هذه المعايير من نص وغياب البعد الاتصالي سواء؟

لو حررنا الفرق بين النصية والبعد الاتصالي. وحررنا النصية من هذا البعد، ولم نقرنها به بهذه الصورة الفجة، لما حدث هذا الخلط وذاك التردد.

وهذا التضارب والتردد في كفاية هذه المعايير، واشتراط تحققها جميعاً يرد حتى عند ديبوجراند ودريسلر؛ فمرة يُنص لديهم على شرط تحققها جميعاً في النص وأنه - النص - «واقعة اتصال تلبى سبعة معايير للنصية. وإذا اعتبر أحد هذه المعايير السبعة غير متحقق، فإن النص لا يتسم بالاتصالية آنذاك. ولذا فإننا سنعالج النصوص غير الاتصالية هنا باعتبارها غير نصوص...»^(٧٥)، ومرة لا يرون بأساً في نصية نص يحمل بعداً اتصالياً، ويضرب صفحاً عن بعض هذه المعايير ويقوضها أو يقوض أحدها؛ فيتم عندهم «الإغضاء على الاختلال في التضام والتقارن ما دامت الطبيعة الغائية للاتصال قائمة...»^(٧٦)، ولعل هذا ما دفع بعض العلماء إلى القول إن دريسلر وديبوجراند لم يقصدا

«ضرورة تحقق هذه المعايير السبعة في كل نص، وإنما يتحقق الاكتمال النصي بوجودها، وأحياناً تتشكل نصوص بأقل قدر منها»^(٧٧).

ووصف هذا التذبذب والتضارب حول هذه المعايير ووجوب توافرها في النص - قبل علماء آخرين - بأنه «يبدو عشوائياً إلى حد ما، إلى حد يمكن للمرء معه أن يتساءل مباشرة هل قدسية الرقم ٧ هو الذي جر إلى قبول واسع نسبياً لاقتراح بوجراند ودرسلر...»^(٧٨)؛ مما جعل بعض الباحثين ينظر إلى هذه المعايير على أنها لا تكتسب «صفة القوانين الصارمة؛ أي هي مجرد مؤشرات مهمة في إنشاء النصوص»^(٧٩)، وعليه تصبح غير ملزمة ومن الممكن أن يكتسب النص نصيته بعيداً عنها أو في غياب بعضها، وأنها بذلك ليست شرطاً، أو معياراً للحكم على نصية النص أو عدم نصيته.

وهذا ينسحب أيضاً على تصور فاندايك ومبادئه التي حاول أن يرسبها في هذا الشأن فقوبلت بنقد حاد؛ لأنها لا تخدم «إلا التأليف النمطي للنص. وتوجد نصوص كثيرة لا تصلح لأن تجري عليها تلك العمليات، وأخرى تؤدي إلى نتائج مخالفة تقاوم القواعد الكبرى التي وضعت للأبنية الكبرى. وعلى أية حال قد أكد فاندايك نفسه أن نظريته أو نموذجها لا يتصف بالشمول؛ إذ يؤدي إلى نتائج طيبة مع بعض النصوص ولا يؤدي إلى ذلك حتماً مع بعضها الآخر»^(٨٠).

إذن، هذه المعايير لا تلقى إجماعاً من كل العلماء، كما أنها لا تعد جامعة مانعة في تحقق نصية النص والحكم على هذا التحقق من عدمه، لا تسلم لها كل النصوص بخاصة النصوص الأدبية، بسبب وقوع هذه المعايير تحت سلطان البعد الاتصالي، والوظيفة الاتصالية. ومع ذلك يمكن لهذه المعايير أن تكون أساساً لا بأس به في النظر إلى نصية النصوص، شريطة عدة أمور يجب أن يعاد النظر فيها، من هذه الأمور:

أولاً: يجب تحرير هذه المعايير من قيد الوظيفة الاتصالية التي يُشترط أن تصاحبها وتلازمها. وإن كانت الوظيفة الاتصالية لم تكن ناجعة عند النظر إلى النص

وتعريفه وحده، فإنها أكثر إرباكاً عندما تأتي في تحديد نصية النص وشروط تحقق هذه النصية. وإن كان لا مفر من حضور الوظيفة الاتصالية، فيجب أن تُستقرأ الوظائف المختلفة داخل النصوص، وينظر إليها في تحديد معايير النصية وسماتها، لا أن تستأثر وظيفة بالوجود وتُغيب بقية الوظائف النصية. وأن يكون هناك تكامل وتوازن بين النظر في سمات النصية ومعاييرها على أساس البناء النصي والوظيفة النصية في أن، ولا يتمركز كل الأمر حول الوظيفة دون البنية، أو تهمش البنية في جوار الوظيفة.

ثانياً: يجب أن تُستنبط معايير النصية، وسمات النص من استقراء واسع لنصوص يُجمَع على نصيتها، ولا يُستثنى أو يُستبعد في ذلك مستوى من المستويات. وتوضع قواعد عامة ومعايير مطلقة توجد في كل نص، مع التسليم بوجود معايير خاصة تتفاوت من نص إلى نص وفق النوع الذي يندرج تحته والمستوى الذي يدخل في إطاره، وتكون هذه المعايير الخاصة داخلية في نصيته أيضاً، لكنها ليست من باب يلزم بقية النصوص، ولكن من باب أن النص المحدد لا يكون إلا بها أيضاً؛ فمثلاً في النص الشعري، القصيدة نص، لم تأخذ صفة النصية بما هو عام فقط في كل نص، ولكن بما يجب أن يتوافر فيها من قواعد تلحقها بالشعر أيضاً؛ إذ «لكل خطاب معاييره التي تطبق على الكتابات الجديدة الراغبة في الانتماء إليه..»^(٨١)، وإن القصيدة عندما تتخلى عن هذه المعايير الخاصة، وعندما تفقد هذه القواعد قد تصبح غير نصية، ولا تصلح أن تكون نصاً غير شعري؛ لأنها في الأساس أنتجت بهذه الصفة، ولذا دخلت قواعد الشعر، وشروط الأدبية في قوانين إنتاجها، فإن فشلت في تحقق هذه المعايير لا يتحول النص إلى مستوى آخر لم يكن في الحسبان لحظة النشأة، وإنما يفقد النص نصيته.

كما يجب أن يكون الاستقراء واستقراء وافياً واسعاً على نصوص قائمة بالفعل،

واقعة متحققة، ليس على نصوص مفترضة، أو نصوص مقيدة بنوع محدد أو وظيفة مفترضة، مع مراعاة تعدد الوظائف داخل كثير من النصوص وتفاوتها بين النصوص، واختلافها من نص إلى نص. فلا يجوز أن يتم استنباط معايير النصية من النصوص النظرية فقط، أو الحوارية منها، أو من النصوص العادية، أو من مستوى لغوي بعينه، أو يهمل النص الشعري، ما دمنا نريد قواعد جامعة مانعة، صالحة لأن تطبق على كل نص.

وإن تفاوت اللغات في قواعدها وقوانينها ومنطقها.. يستوجب عدم تعميم معايير النصية بصورة قاطعة على كل نص في أي لغة؛ لأنه إذا تفاوتت النصوص في اللغة الواحدة في هذه القواعد والمعايير وفق الجنس والوظيفة ومعطيات الإنتاج، فمن باب أولى أن تتفاوت في هذا الباب النصوص في اللغات المختلفة، مع التسليم بمساحة من الاتفاق هنا أو هناك، لكن هذا الاتفاق لا ينسحب على كل قاعدة ولا يصدق على كل معيار. والقول بأن علم النص «يركز على الوصول إلى القواعد العامة التي تصلح كأسس مشتركة ليس في لغة بعينها، بل في لغات عدة»^(٨٢)، يجعل مساحة اهتمامه ضيقة ويقلل من جدوى دراسة النصوص في اللغة المعنية، ووضع معايير وسمات لما لا يكون نصاً، قد تقع في الأهمية موقعاً قريباً من المعايير التي تحدد ما يكون نصاً وسمات نصيته. فقد يسهل في بعض الأحيان أن نكتشف في عمل ما أسباب عدم نصيته، بصورة أدق من حصر كل أسباب النصية في عمل نصي. مع الأخذ في الحسبان أن ما نراه الآن من معايير تخرج النص عن نصيته قد تكون يوماً ما معياراً في طليعة المعايير التي تتبناها النصوص عالية النصية. بل إن البحث يذهب أبعد من ذلك، ويرى أنه من الممكن أن يقوم عمل بتكوين نصية متميزة له على أساس من الخروج على بعض معايير النصية هذه، ويحظى ببناء نصي متميز. وما هو خارج المعايير النصية العامة قد يكون داخلاً في صميم المعايير النصية الخاصة بنوع النص ومستواه. وأن النصوص في تغير مستمر في طرق بنائها وآليات إنتاجها،

وأن «الخطط التصويرية التي تعودنا بها أن ننشئ نصوصاً أو نتصورها إنما هي دائماً عرضة للتغيير»^(٨٣)، وهذا يتبعه تطور في معاييرها أو بعض هذه المعايير..

ثالثاً: آلية عمل هذه المعايير وطرق تحققها في النص الأدبي والشعري خاصة: من الأولى أن تكون هذه المعايير أو غيرها من معايير تقيس نصية النص وتحكم عليها تحققاً أو غياباً، قابلة للتطور وتتسم بالمرونة، وأن تترك مساحة لخصوصية النصوص، وأنواعها المختلفة، ولا تحجر على التمايز النصي، أو تتجاهله. وهذا لا يتنافى مع شرط أن تكون جامعة مانعة. وأن تتم المعايرة على أسس سليمة، توضع لها آليات محددة عند إسقاطها على النصوص، بخاصة النصوص الأدبية والشعرية.

وفي هذا الشأن تبرز عدة تساؤلات تدور حول هذه المعايير السبعة؛ وطرق تحققها في النصوص، ثم أهى معايير عامة يجب أن تقوم بها نصية كل نص؟ أم إن كل نص يصنع شروط نصيته، ويضع معايير الخاصة بصفته متميزة؟ ثم أ طريقة استحضار هذه المعايير السبعة وتشكلها في النصوص المختلفة تتم بطريقة واحدة؟ أم لكل نص طريقته في تحققها، ووسائل اصطناعها؟

إن كان الأمر الأول فإن كل النصوص يغني بعضها عن كثير منها. وتكون عملية النصية وشروطها رتيبة إلى حد الملالة، إلا إذا نظرنا إلى هذه المعايير على أنها لا تتعدى أن تكون إطاراً عاماً، ومحل الفائدة يكمن في التفاصيل وطريقة التوظيف. وإن كان الأمر الثاني فإن الأولى بالاهتمام ما تتمايز فيه النصوص، ويكون التمايز أولى بالتناول والدرس من المتواتر المطرد.

لكن يبدو أن علماء النص يناهزون نحو العام المطرد، ويحاولون تجاهل الخاص المتميز؛ إذ يرى فاندريك أن «أهم مهمة لنحو النص هي صياغة قواعد تمكنا من حصر كل النصوص النحوية في لغة ما بكل وضوح، ومن تزويدنا بوصف للأبنية. ويجب أن يعد مثل ذلك النحو النصي إعادة شكلية للكفاءة اللغوية الخاصة

بمستخدم اللغة في إنتاج عدد لا نهائي من النصوص»^(٨٤)، لكن هل يعني بحصر كل النصوص ما يشبه الوصف الشامل للغة؟ وكيف يحصر كل النصوص؟ ومن ثم أيتم هذا في لغة واحدة أم ينطبق على كل اللغات كما يذهب كثير من علماء النص؟ ثم ألا تتفاوت الكفاءة النصية ويتبعها في ذلك تفاوت الأداء؟ وإن وضعنا في حسابنا شروط الاستقبال وسياق الإنتاج وغير ذلك من عوامل غير نصية، ألا يعطي هذا كل نص تفرده وقواعده التي يختلف فيها عن غيره؟

أما عن طريقة عمل هذه المعايير وكيفية قياسها، فيرى البحث أن كل معيار لا بد له من طريقة عمل، ومعايرة واضحة يعاير بها العمل حتى نخلص إلى نتيجة لهذه المعايرة. وكما يبدو أن هذه الطريقة غائمة وغامضة حتى الآن في التطبيقات التي اعتمدت هذه المعايير؛ فلا ندري النقطة التي تتحقق عندها نصية النص. وهل يلزم لتحقيق النصية كثافة محددة من هذه المعايير؛ فمثلاً الترابط في معيار التماسك أو السبك، هل يلزم فيه أن تترابط جميع أجزاء النص بشكل أو بآخر، ولا يسمح لجزء بالخروج وكسر هذه النمطية؟ والقول نفسه في التناسية - مثلاً - أيكفي أن تتحقق هذه الصفة على مساحة معينة من النص؟ أم على النص أن يتحاور ويستدعي نصوصاً حتى يكتسب هذه الصفة ويمنح الهوية النصية؟

ولو أخذنا بأوسع مفهوم قيل في التناص بأن كل نص امتصاص لنصوص سابقة، ماذا لو تفرّد جزء من النص بما يمكن أن نسميه البكارة النصية؟ ألا يمكن أن يخرج شاعر أو أديب علينا بعبارة لا تستدعي أي نص سبق، ولا شبه لها بما سبق من نصوص على مستوى اللغة التي ينتمي إليها، اللهم إلا في المستوى الصوتي فقط؟

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن لكل معيار قاعدة يعاير على أساسها ويقاس. ولا توجد مقاييس خاصة بالنصية يتحقق فيها البعد الاتصالي إلا حيث توجد مقاييس عامة يتميز فيها النصي من غير النصي والاتصالي من غير الاتصالي، وحيث لا توجد القاعدة العامة يحدث الشك في وجود القاعدة الخاصة، وفي كونها أساساً صالحاً

لقياس خصيصة ما في النص. إذن، أين القاعدة التي نقيس عليها ما هو متحقق في النص وما هو غير متحقق من هذه المعايير السبعة؟ صحيح أن معايرة الكلام وقياس المعاني تختلف عن قياس ومعايرة أشياء أخرى. لكن في كل قياس أساس، ولكل معايرة قاعدة. فمثلاً علم الأسلوب - وهو يقيس ويعاير النصوص لينظر تميزها الأسلوبي - يصطنع معياره الداخلي أو يستدعي معياراً خارجياً، ويحدد قاعدته التي يقيس على أساسها النصوص، فنتجلى لديه درجة الكثافة للظاهرة أو درجة الندرة. فمادته النصوص مثله مثل علم النص. وعليه، لا يوجد مسوغ للقول بأننا في علم النص نتعامل مع نصوص. وفي هذه الباب يرى البحث أن قول أستاذنا الدكتور أحمد عفيفي بأن نحاة النص وعلماءه ذهبوا إلى «أن المعيار دائماً يكون من داخل النص لا من خارجه، ومن هنا يمكن أن تختلف المعايير»^(٨٥)، يحتاج إلى مراجعة، وقد يكون في كثير من الأحيان غير ممكن؛ لأنه إن اعتمدنا النص كأساس للمعايرة، وأن المعيار يكون داخلياً من النص فقط، فنحن في هذه الحالة نبحث عن عنصر متميز عن بقية عناصر النص، عن عنصر متفرد، له خصوصيته بالقياس إلى بقية العناصر، وفرق بين قياس عنصر نحكم به على وجود النص النص، وعنصر نحكم بالاحتكام إلى النص على تميزه وتفرده وخصوصيته وإسهامه في تميز النص الذي ينتمي إليه. فرق بين الأمرين كبير.

وفي مثل هذه الحالة يجب أن نحدد العناصر التي نقيسها إلى النص، العناصر التي نفترض وجودها فيه، مع أنها من الممكن أن تكون غير موجودة، ويكون النص نصاً.

ولو سلمنا بوجود هذه العناصر في النص، وسلمنا بأنها تحقق النصية، فلا معنى لأن نذهب نقيسها بغيرها لنقول إن العمل نص؛ لأننا نقر بوجودها قبل القياس والمقارنة، ولا حاجة بنا في هذه الحالة إلى استنباطها لنحكم على نصية نص سبق الحكم على نصيته ضمناً.

أما إن كنا من خلال هذا المعيار الداخلي الذي يشير إليه الدكتور عفيفي، نتلمس درجة النصية وتحقق هذه المعايير وكيف تحققت، ودلالاتها ودورها في بناء النص، فإننا هنا أمام أمر آخر يمكن معه أن يتنازل علم النص عن كبريائه ويستدعي علم الأسلوب لهذه المهمة، أو ينتفع باليات علم الأسلوب وأدواته في هذا الشأن.

كما أن القول بأن «المعيار دائماً يكون داخلياً» قول يحتاج إلى مراجعة؛ لأن المعايير تتنوع بين كونها داخلية وخارجية. وفرق بين قياس النص إلى مجموعة من المعايير التي أنشئت على أساس من استقرار واسع للنصوص، وأن تُفرض على النصوص معايير استنبطت من خارجها.

وكذلك فرق بين أن نقيس ظاهرة معينة في نص معين بالنسبة إلى غيرها من ظواهر داخل النص؛ بمعنى أن يمثل مجمل النص معياراً تقاس إليه هذه الجزئية. في هذه الحالة يمكن أن نقول عن هذا المعيار بأنه داخلي، ويمكن أن نطلق على الوصف «خارجية» على المعايير العامة التي استنبطت من نصوص أخرى قد يكون هذا النص المحدد واحداً منها، هنا تكون هذه المعايير خارجية قياساً إلى هذه الحالة فقط، التي يكون فيها المعيار الخارجي خارجياً بالقياس إلى المعيار الداخلي، وليس لكونه دخيلاً على النصوص، استنبطت من محيط غير محيطها ثم فرض عليها.

ولا يجوز بحال من الأحوال أن يغفل المعيار الخارجي بجوار المعيار الداخلي، فكلاهما له دوره وأهدافه.. وأعتقد أن لفظة خارجي خدعت بعض الباحثين فظنوا أن المعيار الخارجي، لا بد أن يكون من خارج النصوص، مفروضاً عليها، وغريباً عنها. والواقع غير ذلك، فالمعيار الخارجي وفق الوصف السابق يتأسس من خلال استقرار واسع لعينة ممثلة من هذه النصوص.

وعلى الرغم من أن البحث يقوم على إيجاد مساحة للمتفرد، وإبراز قيمة المتميز داخل النصوص، ويرى ألا تهدر هذه القيمة إزاء الاهتمام بالعام المطرد، فإنه يرى أن المعايير العامة للنصية التي يجمع عليها، وتتوافر فيها شروط صحة الاستنباط،

وتوصل إليها من خلال استقراء نصي مقبول، لا يمكن أن نغفلها ونهملها جملة وتفصيلاً، وأن يكون النص في حل منها جميعاً؛ ولذا ينظر البحث بشيء من الدهشة إلى ما نقله الدكتور عفيفي عن الدكتور بحيري من أن قواعد نحو النص وقوانينه ليست «مجموعة من القواعد أو القيود الصارمة التي تطبق على النص، بل إنه يعني مجموعة من القوانين الاختيارية التي استخلصت من النص ذاته، فليست لها - إذن - سلطة خارجية إجبارية يتحتم أن يخضع لها النص»^(٨٦).

والاتفاق قائم على أن المعايير أياً كانت ينبغي ألا تكون صارمة، بل تنطوي على قدر من المرونة، التي تستوعب من خلالها تحققات نصية متنوعة. لكن ما نتوقف عنده أن تجرد هذه المعايير من سلطتها؛ لأن المعايير الداخلية التي نتكلم عنها الآن هي معايير موجودة في النص، نعم، ربما لم يكن لها على النص سلطان من ذي قبل، لكن أما وقد اصطنعها النص، وتمثلها في بنائه، وأمدّها بشرعية الوجود، ومنحها سلطة الحكم عليه؛ فمنحته الشرعية النصية، فلا يجوز أن يخرج عليها، وألا يخضع لها، وإلا فخروجه عليها خروج على صفته النصية، وفقدان لها.

وهذا سببه - كما سبق - الخلط بين استنباط المعيار وتطبيقه. وتجاهل الطريقة التي تتحقق بها في نص ويتميز بها عن طريقة تحققها في نص آخر وطبيعة وجودها فيه، وهو ما يقع تحت تمايز النصوص ودهائها.

وإن كانت المعايير الداخلية تميز بعض أجزاء النص، فإن المعايير الخارجية التي يمكن أن نسميها المعايير العامة المستنبطة من استقراء واسع للنصوص، يجب أن تضع أيدينا على تمييز النص وتفردّه بالقياس إلى غيره من نصوص. هذا بجوار وضعه في إطار النصية ابتداءً، وهذا لا يتوصل إليه في نص إلا بالنظر إلى غيره من نصوص، أو بقياسه إلى قاعدة خارجية أو معيار نصي عام. مع أن أستاذنا الدكتور عفيفي يرى أن النص «غير قابل لأن توضع له معايير من خارجه تحدد جملة وتراكيبه، ولا يفعل ذلك سوى النص نفسه بدلالاته القصديّة»^(٨٧)، فإذا كان يقصد النص جنساً

يشمل كل نص، فإن ذلك المذهب مقبول، أما إن كانت دلالة النص في قوله السابق تذهب إلى النص المحدد، كأن يقصد قصيدة محددة أو قصة معينة مثلاً، فإن هذا القول قد لا يقبله كل الباحثين لعدة أسباب، منها: أن هناك فرقاً - كما سبق - بين أن تُستنبط المعايير النصية من استقراء عينة ممثلة من النصوص المتحققة، وتكون هذه السمات وهذه النصوص قاعدة أولية وأصلاً مبدئياً نقيس على أساسه، ويضاف إليه ما تقبله القواعد النصية وما تدرجه النظرية النصية من سمات لنصوص جديدة وفردية، فتصبح هذه القواعد في نمو وتطور كما حدث في النظام اللغوي وقواعد علم الجملة، وأن قواعد النصية يجب أن تتم على أسس نصية؛ اللغوي فيها على أساس لغوي، وغير اللغوي على أساس غير لغوي، مع الاحتراز من الفصل الحاد بينهما.

وفرق بين الحكم على النصية في نص ما، وفرض قواعد وأسس ليست من طبيعته لتحديد طبيعته، أو تعميم طريقة تحققها في نص أو مجموعة نصوص على نص محدد. وكذلك فرق بين درس قواعد النصية المتحققة في نص، وأن نسقط عليه قواعد خارجة عنه غير متحققة فيه، مع التسليم بأن كل نص يصنع قواعده التي يكون منها العام المشترك ويكون منها الخاص المتميز، وعند التطبيق العملي يجب أن نهتم بالمختلف والمفترق مثلما نهتم بالمشترك والمؤتلف قبل الحكم على النص. ومن الغريب أن نرى علماء النص يحاولون التوجه تلقاء المعايير الداخلية للنصوص، التي تسلمنا إلى المتميز، وتبرز الخاص في النص، في حين أنهم جعلوا هدفهم الأكبر الاهتمام بالعام المشترك، ويحاولون وضع قواعد عامة لكل النصوص. وقد يكون تفسير ذلك الهروب تجاه القواعد الخاصة ناتجاً من الإحساس بغياب المعايير العامة الجامعة المانعة، أو صعوبة التوصل إليها بشروط علمية دقيقة، وربما يكون بسبب قناعتهم المستترة بأن معايير ديوجراند / دريسلر السبعة غير ناجعة في القيام بهذه المهمة التي احتشد لها كثير من علماء النظرية النصية، ألا وهي وضع قواعد عامة لعملية إنتاج النصوص وتلقيها وتفسيرها...

وفيما يتعلق بالنص الأدبي وتعميم هذه المعايير عليه وجعلها شرطاً لتحقيق نصيته، فإنه إن كان منطبق اللغات - كما سبق - يجعل من القول بعمومية القواعد النصية وصلاحيّة تطبيقها على كل نص في كل لغة أمر غير ممكن، فكل لغة مهما اتفقت مع غيرها تصطنع لها مقولات قواعدية تختلف فيها مع غيرها، وتوجد فيها كذلك متطلبات للنصية قد لا تشترط في لغة أخرى. وإن «الشروط ما زال بعيداً دون الوصول إلى نظرية في «نحو النص» تكون صادقة بالكلية على أي نص في أي لسان»^(٨٨). إن كان هذا منطبق اللغات فإن منطبق النصوص ينزع منزعاً قريباً من هذا، ومنطبق النصوص الأدبية بدوره أكثر نزوعاً إلى الخضوع للقواعد الذاتية والقوانين الخاصة منه إلى الالتزام بالقواعد النصية العامة. إلى أن تتسم هذه المعايير بالمرونة، وتتميز هذه القواعد بعدم الجمود؛ لأنها إن كانت تُستمد من النصوص وتُستقرأ منها، فإن آليات إنتاج النصوص تتطور، ووسائل التعبير في تغير وفق ظروف العصر وشروط المجتمعات، وهذا يصعب آليات وضع قواعد عامة شاملة للنصوص.

والنصوص في ذلك تختلف عن الجمل؛ الجمل أقرب إلى النظام العام، والنص أكثر قرباً إلى الفردية وخرق القوانين والتمرد على القواعد. وكل نص يحوي تاريخه الخاص وقانونه الذاتي، على الرغم من اتفاقه مع بعض النصوص، وأن العائلة النصية ربما تختلف عن عائلة أخرى من جنس أو مستوى لغوي آخر. وإن وقع هذا في النصوص العامة والعادية فإنه يقع بصورة أكثر جلاء في النصوص الأدبية والشعرية، ولذا نتوقع أن هذه المعايير النصية التي وضعت من قبل علماء النص سوف تجد تمرداً واسعاً من كثير من النصوص الأدبية عامة، والشعرية منها خاصة، إلا إذا روعي في ذلك الانسجام التام، والتكامل بين القواعد الخاصة للنصوص، وهذه القواعد العامة.

المعايير النصية بوضعها الحالي لم تحقق حتى الآن الغاية المنوطة بها في درس النص الأدبي، والشعري منه على وجه خاص؛ فالنص الأدبي عامة، والشعري

خاصة لم ينل قدراً كافياً من الاهتمام عند صياغة مثل هذه المعايير. وكان اهتمام العلماء منصباً على النظر في النصوص البسيطة والعادية، ولم يُمثل النص الشعري تمثيلاً مناسباً عند استقراء النصوص واستخلاص المعايير النصية العامة التي تجمع عليها أكثر النصوص. وإن علماء النص أغفلوا المستويات اللغوية وافترضوا التجانس التام أو شبه التام بين النصوص على اختلاف مستوياتها في هذه المعايير والقواعد. ولعله من الأفضل لو تُبنى - بعد تعديل - اقتراح كوتر فينولد الذي رأى وجوب وضع قواعد نصية عامة أو نحواً كلياً للنص على غرار النحو الكلي والقواعد العامة للغة «يتم منه اشتقاق أنحاء تتعدد بتعدد أنماط الخطاب بواسطة إوالية صورية. فنحصل - مثلاً - على نحو للنص الشعري، ونحو للنص السردي...»^(٨٩)، ويكون لدينا بمقتضى ذلك قواعد نصية عامة تحكم النصوص، تكون هي المعيار الذي نقيس إليه نصية النص المحدد وطريقة بنائها وفعاليتها وسماتها... وتكون لدينا مبادئ وقواعد نصية خاصة بالمستوى اللغوي وبالجنس الأدبي، تقاس إليها النصوص التي تنتمي إلى هذه المجموعات. ومن الممكن أن توكل هذه المهمة إلى علم الأسلوب النصي؛ بجوار دوره في تشخيص سمات النصوص وخصائصها، وتمايزها.

ويزداد هذا الأمر إلحاحاً عندما نرصد سلوك النص، وننتقل من التنظير إلى التطبيق، ومن الكلي إلى الجزئي؛ لأن التمايز والتفاوت إن أمكن وقوعه في العموميات والقواعد الكلية، فإن وقوعه في الجزئيات أكثر احتمالاً، حتى لو تشابهت النصوص إلى أقصى درجة. فإن اتفقت قصيدة مع غيرها من قصائد في اعتماد عناصر واحدة، واستعمالات متشابهة، فإن مثل «هذه الاستعمالات بأعيانها لا يكون لها الدلالة نفسها في قصيدة أخرى؛ لاختلاف السياق من قصيدة إلى أخرى ومن هنا لا يصح فرض قواعد جامدة في الإبداع الشعري»^(٩٠)؛ لتفاوت الخصائص النصية اللغوية، وغير اللغوية التي تميز نصاً عن آخر.

النصوص تتفاوت في تعاطيها مع هذه المعايير، وتختلف في طريقة بنائها وصور

تحققها من نص إلى نص، ومن مستوى لغوي إلى آخر، وعليه فإن مثل هذه المعايير العامة وجب أن تأخذ مساحة أوسع من استقراء أكثر شمولاً وتنوعاً؛ بحيث تمثل كل أنواع النصوص داخل اللغة المعينة، وأن نفرق بين القواعد والمعايير العامة، التي تحكم النصوص في هذه اللغة وتصدق على كل نص، وهو ما أسماه أستاذنا الدكتور مصلوح بـ «نظام النص» وقواعد النص الخاصة التي يصطنعها لنفسه، وتنتجها شبكة العلاقات داخله وهو ما أطلق عليه أستاذنا الفاضل «بنية النص»^(٩١)، مع أن قواعد نظام النص أيضاً متغيرة وفي تطور مستمر؛ كونها تُضمّن ذاتها بعضاً من الخاص الفردي للنص بعد حين.

هذا من جانب ومن جانب آخر يجب رفع الغبن عن النص الأدبي والشعري عند صياغة هذه القواعد ولا ننظر للنصوص الأدبية والشعرية على أساس من النظر في النصوص العادية أو غير الشعرية، كما حدث عند التنظير لعلم الجملة حيث لم يُفَعَد للشعر بعيداً عن التعقيد للنثر. كما يجب أن يتسع علم النص ليستفيد من معطيات علم الأسلوب وآلياته، أو يطور علم الأسلوب من آلياته ليكون لدينا علم النص الأسلوبي، أو علم الأسلوب النصي الذي يرصد التمايزات النصية، والخصوصية والتفرد على مستوى النص. ولا يُكتفى في علم النص بالمطرود والمتفق فقط، بل يُهتم بالمختلف المتمايز كذلك.

لا تتحقق هذه المعايير النصية السبعة في النص الأدبي والنص الشعري خاصة بالطريقة عينها التي تتحقق بها في غيره من نصوص على اختلاف مستوياتها، واختلاف أجناسها، كما تختلف وظائفه أو تنوع ولا تقتصر على البعد الاتصالي فقط، وإلا فيسيكون لدينا نصوص نُسخ بعضها من بعض، وإبداعها تم بصورة آلية. وما نقوله على نص يصلح قوله على كل نص. ولذا لا نجد فرقاً كبيراً فيما نقوله كثير من الدراسات النصية التطبيقية. ولعل سبب ذلك أن أصحابها نظروا إلى هذه القواعد بصورة جامدة، وظنوا أنها تتحقق بصورة آلية لا تختلف من نص إلى آخر، ولا يتميز

فيها نص عن نص؛ فأصبح لديهم ما يقال على قصيدة يصلح قولاً على غيرها. وقد يتعدى ذلك ليقال على رسالة أو مسرحية أو تعليق على مباراة... مع أن النص الأدبي يتطلب كفاءة في إنتاجه وإبداعه تختلف في بعض جوانبها عن الكفاءة التي يتطلبها نص غير أدبي، ويترتب على ذلك كفاءة في تلقيه والتعامل معه، تختلف عن كفاءة تلقي نص غير أدبي، أو نص محلل مباراة كرة القدم، أو وصفة الطبيب... مع كامل تقدير البحث لقيمة هذه النصوص في محلها وتقدير عملية إنتاجها وتلقيها، لكن يجب أن نقر بأن لغة النص الشعر «لن تحقق توقعات الاستعمال اليومي للغة الخطاب»^(٩٢)، والأمر بالعكس كذلك. وأن «كل عمل فني إنما هو لا يتكرر...»^(٩٣) في كثير من جوانبه، ومجموع خصائصه.

معيّار السبك والحبك (التماسك النصي) في الدراسات النصية التطبيقية:

أشار البحث في جزئه السابق إلى حدود النصية كما وضعها أكثر علماء النص وحدّوا بها النص وعرفوه، لبيان الفرق بينه وبين ما ليس بنص. وكذلك المعايير النصية التي اشترطوها فيما يكون به النص نصاً. وفي هذا الجزء يتناول البحث - إن شاء الله تعالى - معياري السبك والحبك، وهما من أهم معايير النصية؛ لاتصالهما بالنص في ذاته، في حين يتصل معيارا القصد والقبول بمستعملي النص، أما معيار المقامية ومعيار الإعلام ومعيار التناص فإنها معايير تتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص^(٩٤)، ولارتباط هذين المعيارين بالنص على هذا النحو، أثر البحث أن يخصهما بشيء من التفصيل لبيان موقعهما الحقيقي من نصية النص، وطرق دراستهما في النص والحكم على نصيته بناء على أساس منهما، ودورهما في درس النص وتحليله وتفسيره. ويناقش طريقة علماء النص في الجانب التطبيقي لهذين المعيارين على النص الأدبي، ومدى جدوى هذه الدراسات، والفرق بينها وبين دراسات تمت في هذا الباب في نحو الجملة.

إن منطق التعامل مع النص الأدبي يقبل القول بأن معيار السبك يتحقق بوسائل متعددة قد تختلف فيها النصوص وتتفاوت، وقد يعتمد نص على وسيلة من وسائل السبك بكثافة أكثر، في حين يعتمد نص وسيلة أخرى، وقد يتوصل إليه بوسائل متنوعة، تتباين فيها النصوص، لكنها في النهاية تؤدي غاية واحدة. لكن الأمر الذي يجب الانتباه إليه هو أن عناصر السبك قد تختلف في نصين تتشابه فيهما المفاهيم، وقد تتفاوت المفاهيم وتتباين في نصين اعتمد كلاهما على وسائل سبك متشابهة. وتبقى إمكانية استخدام دوال مختلفة للتعبير عن دلالة واحدة، وأن يُعبر عن المعنى الواحد بطرق متنوعة - قائمة عند النظر في النصوص. وكذلك أن تنتج وسائل السبك الواحدة قيماً متنوعة ودلالات مختلفة. ويمكن أن يعتمد نص وسائل سبك متنوعة متعددة لا يعتمدها نص آخر. لهذه الأمور وجب ألا نقف عند رصد هذه الوسائل

لنخلص إلى قول مؤداه: إن النص يتحقق فيه معيار السبك، أو معيار الحبك. فالأمر أعقد من هذا؛ إذ لا مفر من النظر في الأسباب النصية، والدوافع التي دفعت النص نحو نهج معين في السبك، وسبب اختيار عناصره على هذا النحو المخصوص. ولا يجوز أن نكتفي بوصف الربط وأدواته دون البحث عن قيمته ودلالاته.

الدرس النصي لا يحتاج إلى رصد الإحالات ووسائل الربط، بقدر الحاجة إلى البحث عن فاعليتها وخصوصية دورها الذي يتخطى إعطاء النص تصريح مرور تجاه النصية. هل يعقل أن نقوم برصد الربط ووسائل السبك والحبك لنقول إن النص متماسك ويتوافر فيه معيار من معايير النصية. مع أن النص عندما وقفنا على عتبته حكم لنفسه بالنصية ابتداءً؟

وإذا عدنا إلى قول علماء النص في السبك، قد يفهم من القول السابق لأستاذنا الدكتور مصلوح بأن وسائل السبك تحقق الاستمرارية في ظاهر النص، في الأحداث اللغوية المنطوقة أو المكتوبة. قد يفهم منه أن السبك يتجلى في حالة ظاهرة ملموسة تدرك بالسمع أو بالنظر (مسموعة أو مقروءة). ولكن هذا لا يمنع أن يتوصل إلى هذه الحالة من السبك بوسائل أكثرها ملموس بيّن في ظاهر النص، وبعضها مستتر غير مدرك أول النظر. أكثرها لغوي، وبعضها قد يكون غير لغوي، يحيط بالنص من بعض جوانبه. وهذا النوع الأخير أكثر حاجة إلى البيان، وأعظم خطراً في الدرس النصي وتحليل النصوص. ويمكن الاعتماد عليه في رصد الترابط والتتابع والتسلسل، عندما يبدو لنا التتابع كأنه مقطوع، خاصة في حالة غموض مرجعية الدلالة.

وتزداد أهمية هذا النوع من وسائل السبك، إذا رأى الباحث أن وسائل السبك اللغوية، والوسائل القارة في ظاهر النص، لا تكون في كل حالة وسائل كاشفة عن التتابع الدلالي، أو الترابط بين سلسلة المفاهيم. وهنا يؤكد البحث العلاقة الجدلية القائمة بين عنصر السبك وعنصر الحبك، وأن الاستمرارية الظاهرية اللغوية كما

تكون كاشفة عن الاستمرارية الدلالية، فإن شبكة العلاقات والمفاهيم والدلالات والاستمرارية الدلالية، قد تكون كاشفة عن وسائل السبك التي لا تتبدى لأول ناظر خاصة إذا كانت منتشرة على مساحات متباعدة في النص، أو غير بيّنة في ظاهره. فقد يترابط النص من حيث نظن انفصاله، وتتعاقد عناصره من حيث ظن أنها تتنافر وتتدابّر. ويمكن أن يقع العكس؛ بحيث تراوغ بعض وسائل السبك، فيبدو لنا أنها تقوم بعمليات ربط لبعض أجزاء النص، في حين أنها تمارس شيئاً من الفصل، وتحاول أن تقطع الاستمرارية اللغوية والدلالية، في حين يُظن أنها تقوم بعملية الوصل وتحقق الاستمرارية النصية. وهذا يكون أكثر ما يكون في النصوص الشعرية التي تعتمد مبدأ المراوغة وتعويم الدلالات. وفي هذه الحالة نكون أمام عنصر يفرض علينا درسه بصورة تليق بدهائه، وسلوكه النصي.

لا شك أن عنصر السبك والترابط في نحو النص يستقي كثيراً من مقولاته من نحو الجملة وقواعدها. وكثير من العلماء لا يرى جدوى لنحو الجملة إلا إذا كان جزءاً من نحو النص^(٩٥)، فمنهم من يرى أن طرق انتظام هذه القواعد لا يختلف في بنية الجملة عنه في بنية النص، فالربط النصي ينشأ «في الغالب بوسائل نحوية. وتعد هذه الوسائل النحوية - إلى حد كبير - هي عينها التي تصلح أيضاً لعلاقات داخل الجمل. ويتعلق الأمر في ذلك - مثلاً - بظواهر التطابق مع العدد والجنس بين مكونات مترابطة واختيار الضمائر والأدوات والزمن... الخ»^(٩٦)، ويرى فاينريش: أن الترابط لا ينشأ «في حقيقة الأمر إلا على مستوى الجملة أولاً ثم ينتقل بعد ذلك إلى مستوى النص؛ حيث يمكن أن يتوازى المستويان، ويسهمان معاً في تحديد البنية الكلية المتماسكة فلا ينظر إلى الجملة باعتبارها جزءاً مستقلاً مفيداً يمكن عزله عن بقية الأجزاء المكونة لكلية النص textganze، بل هي جزء مكمل في حقيقة الأمر... إنها لا تقدم إلا معلومة محددة تسهم مع المعلومات الأخرى في تشكيل كم من المعلومات التي تتضام بقوة في بنية واحدة...»^(٩٧) وكثير من أدوات الربط في النص لا توجد إلا

داخل الجملة «وروابط التبعية ليست ممكنة وجوداً إلا في داخل الجمل»^(٩٨).

وعلى الرغم من أن البحث يقدر الدور المهم لنحو الجملة، ويرى أن نحو الجملة أساس مهم لا يمكن تجاهله في الدرس النصي، ولا يمكن عزله عن الترابط النصي، لكنه يرى - أيضاً - أن النحو الجملي وإن كان أساساً يُنطلق منه في الدرس النصي، فلا يجوز بحال من الأحوال أن نقف عنده فقط أو نقزم نحو النص ونحتزله في مقولات نحو الجملة، وأن يصبح السبك والربط النصي صورة من الربط الجملي، وصورة من العلاقة بين جملتين متعاقبتين؛ لأن النظام النحوي خاصة والنظام اللغوي عامة لا يظهر في النص بالطريقة نفسها التي يظهر بها في الجملة، وطريقة فعله قد تختلف في الجملة عن النص، بمقدار الاختلاف بين النظام والممارسة.

وقد لاحظ البحث أن أكثر الدراسات النصية التطبيقية التي تناولت الدرس النصي، خاصة التي طبقت معياري السبك والحبك «التماسك النصي» لم تفرق كثيراً بين دراسة الربط الجملي والربط النصي، وبقيت في حدود الجملة وقواعدها. وتعاملت عند التطبيق بمنطق نحو الجملة، وكل الاعتراضات التي وجهتها لنحو الجملة، واتهمته فيها بالقصور عن تناول النص، وعدم الصلاحية للتعامل معه، وقعت فيها؛ فقطعت جمل من النص للتطبيق عليها لوصف الترابط؛ واستخدمت عبارات مصنوعة، وجُلبت نصوص سطحية، ووقفت عند عتبة الجملة ولم تقترب من رحابة النص، ناهيك عن عدم فطنتها إلى طرق النص الشعري والأدبي عموماً في الربط اللغوي والدلالي.

وكثير من هذه الدراسات انطلق من النظر في المعيار، وذهب يتلمس حدوده ووجوده في النص، ويعالج عناصر السبك بالطريقة عينها التي تناولها نحو الجملة. ولم يُفطن إلى أن نحو النص وإن اعتمد «على أغلب المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في نحو الجملة، إذ يرتكز نحو النص عليها أيضاً ارتكازاً شديداً إلى الحد الذي يستحيل معه الفصل بينهما، غير أن تجاوز نحو النص حدود الجملة في التحليل يسمح بطرح

إمكانات متعددة للفهم وفضاءات أرحب للتفسير، يقصر التشكيل المحدود للجملة، وبالتالي القواعد الجزئية التي تحكمها عن أن توفرها»^(٩٩).

وفي هذا الباب دراسات بذل فيها أصحابها جهداً طيباً مشكوراً، لكن البحث يرى رؤية في الدرس النصي الأدبي عامة، والشعري خاصة غير ما يرى أصحاب هذه الدراسات. واختلاف البحث معها لا يقلل من قيمتها، ولا ينفي اشتغالها على خير كثير.

ومن ذلك أن البحث لا يفضل أن يتناول الربط بالضمير على النحو الذي تناولته به دراسة الدكتور عزة شبل عندما تطبق عناصر السبك وتتناول أدوات الربط في مقامات السرقسطي، وترصد الإحالة القبلية في النص، وتقول: إنها - الإحالة القبلية - «استخدام المضمرة قبل المرجع المشار إليه؛ أي أنها تعود على مفسر لاحق، كما نجد في قوله: «فانبرى إليه الشيخ... ما أكرهه حوضاً...»^(١٠٠)، وتقف عند هذا الحد من رصد وسائل السبك، أو وسيلة منه، وكأن القول السابق، ومثله من قول هو كل ما يقال في هذا الصدد! كما وقفت عند حدود الجملة مع القول بأن هذا الربط ربط نصي. وهذا يقال تقريباً في كل وسائل الربط التي تناولتها الباحثة من سجع وجناس وتكرار... إلخ، ناهيك عن اجتزائها للمثال والشاهد، مع أن النص الذي بين يديها «مقامات السرقسطي» ثري إلى حد بعيد، وتكتف فيه عناصر الربط النصي الحقيقية؛ لكن الباحثة أعرضت عنها؛ فلم تلتفت إلى وسائل المبدع في الربط بين الفقرات، وكذلك ربطه بين نصين من جنسين مختلفين؛ عندما يصل نصاً شعرياً بالنصوص النثرية دون اختلال لاستمرارية النص؛ وربطه بين فقرة النثر ومقطوعة الشعر، أو في الفقرة الواحدة عندما ينتقل من المنظوم إلى المنثور...

ومع التقدير الكامل للجهد المبذول في الدراسة السابقة، فإنه يؤخذ عليها - أيضاً - أنها لم تُسكن في إطار نحو الجملة والربط بين عناصرها. وأن وضعها في إطار نحو النص ربما يضر بها من وجهة نظر البحث؛ لأن نحو النص «نمط من

التحليل، ذو وسائل بحثية مركبة، تمتد قدرتها التشخيصية إلى مستوى ما وراء الجملة، بالإضافة إلى فحصها لعلاقة المكونات التركيبية داخل الجملة...»^(١٠١). فلا يصح أن نقف عند الجزئية الثانية ونغفل الأولى، كما أن جهدها توجه تلقاء رصد الضمائر وبقية عناصر الربط وإحصائها في النص، دون أن توظفها في التحليل النصي، وبذلك يرى البحث أن الباحثة فوتت على بحثها فرصة كبيرة للاستفادة من هذه الإحصاءات التي قامت بها...^(١٠٢).

وما قيل آنفاً عن دراسة الدكتورة عزة شبل، يقال كذلك عن دراسة الدكتور حسام فرج المعنونة: نظرية علم النص، التي يطبق فيه معايير النصية ومبادئ علم النص على الرسائل الإخوانية في عصري المرابطين والموحدين؛ حيث وقعت دراسته في أسر الدراسة السابقة، ليس في التقيد بمنطق نحو الجملة عند التطبيق على نحو النص، بل في التناص الصارخ مع الدراسة السابقة، على مستوى الجمل والعبارات والألفاظ والمراجع، والمنطق الذي تسيّر به الدراسة...^(١٠٣).

ولم يختلف الأمر كثيراً في تطبيقات إلهام أبو غزالة وعلي خليل من حيث الاعتماد كثيراً على الشواهد المقتطعة مثل صدر بيت من الشعر للمتنبى^(١٠٤) أو الشواهد المصنوعة أو البسيطة^(١٠٥).

كما يختلف البحث في توجهه النصي مع الطريقة التي ارتضاها الدكتور محمد شطاح والدكتور نعمان بوقرة في دراسة التماسك النصي أو الانسجام كما يراه الباحثان؛ حيث تناولا الإحالة والضمائر في شعر عبد الله الصيخان لكنهما غيبا النص، واكتفت دراستهما بما أسمته نتيجة المسح لهذه الإحالة^(١٠٦).

وقف أكثر الباحثين عند رصد أدوات الربط ووسائل السبك وعدها في النص دون التطرق إلى بعدها الدلالي وتمايز النصوص في حشد هذه الوسائل واستخدامها، فوفقت هذه الدراسات عند وظيفة الضمائر ولم تبحث في دلالات استخدامها، أو في دورها في إنتاج دلالات النص وتوجيهها. ولم تستفد من المساحة الأوسع التي

يمنحها لها علم النص في هذا الباب. ولذا وجدنا الدراسات والأبحاث تكرر نفسها وما يقال على نص يصح أن يقال على غيره، وما يكتب هنا يُنتج شبيهه له هناك. ولا جديد إلا في الشاهد، ولا تغير إلا في المثال.

تقول ليندة قياس في دراستها لمقامات الهمذاني، في معرض حديثها عن الضمائر وسبك النص: «ومن وسائل الاتساق الإحالية الضمائر التي قامت بدور بارز في تشكيل نسيج النص؛ حيث أسهمت الإحالات الضميرية بأنواعها في الربط بين الكلمات في المقامة الواحدة»^(١٠٧)، ثم تورد أمثلة لذلك يتكرر في بعضها ضمير المفرد الغائب الذي يعود على الخوان، والضمير الذي يعود على الراوي دون بحث في أبعاد هذا التكرار وقيمه؛ حيث تقتبس من المقامة الجاحظية قول بديع الزمان: «ثم عكفنا على خوان قد ملئت حياضه ونورت رياضه، واصطفت جفانه، واختلف ألوانه؛ فمن حالك بإزائه ناصع، ومن قان تلقاه فاقع..»^(١٠٨)، ثم تُعقب بأن هذه الجمل تماسكت بعود الضمير، وترجع الضمائر حتى في إزائه وتلقائه على الخوان^(١٠٩)، وتكرر ذلك، مع أن هذا غير صحيح. وترى أن الضمائر الإحالية أسهمت «في الربط بين الكلمات» وكان الأجدر بالدراسة أن تتلمس إسهام الضمائر في الربط بين أجزاء النص وعناصره، ولا تضيّق المسألة وتجعلها في حدود الربط بين كلمة وكلمة «الربط بين الكلمات». ومن عظيم النكته واكتمال الفائدة أيضاً أن نبحت في دور هذه الضمائر في تشكيل دلالات النص، ونرصد طريقتها «في تشكيل نسيجه». وحركتها على سطحه، وانتشارها في مساحته.

إن علاقة الضمير بمرجعيته لا تنحصر فقط في توفير التماسك النصي؛ لأن التماسك قائم والترابط متحقق حتى لو خلت بعض هذه الجمل من الضمير. فلن يختل التماسك لأن الربط الدلالي قائم بين عناصر ترتبط بالخوان وتعد جزءاً منه، كما أن أدوات الربط مثل «الواو» لم تمتنع عن القيام بهذه المهمة. والربط اللغوي والتعاقب الظاهري قائم لو قال الكاتب: حالك بإزاء ناصع وقان تلقاه فاقع. ووسائل هذا الترابط

متعددة، منها - بجوار ما سبقت إليه الإشارة - أن هذه المكونات النصية تحتل جميعاً مساحة مشتركة من ظاهر النص، وتتجاوز معاً، و«التجاوز شكل من أشكال المجانسة؛ لأن كلمتين متجاورتين تحتلان المنطقة نفسها من المكان والزمان أو من المكان أو الزمان، فالمجاورة مجانسة وجودية... والسؤال: لماذا تتجمع الأشياء؟ ليس إلا إجابة واحدة لأنها تتشابه..»^(١١٠)، حتى لو بدت هذه العناصر أول النظر متنافرة أو مختلفة لكن عند ملاحظتها جميعاً في إطار النص الكلي تبدو منسجمة، تحقق الاستمرارية اللغوية والدلالية.

وكما أن الباحثة لم تقف عند الفروق الدلالية، وتلمس محل النكتة في تنوع الضمائر بين الغيبة والحضور، وقيمة هذا التنوع والتحول، فإنها تُسطح الأمر عند الحديث في عودة ضمير المخاطب، ومرجعية ضمير الغائب عندما تقول: «حققت الضمائر المستترة والمتصلة دوراً بارزاً في تماسك أجزاء الكلام؛ كونها تعود إلى مرجوع واحد هو «أبو الفتح الإسكندري»؛ فهي - إذن - مرتبطة به شكلاً ودلالة..»^(١١١)، وكأن هذه الضمائر ما كان لها أن تسهم في تماسك أجزاء الكلام، لو تنوعت مرجعيتها على أكثر من شخصية، وارتبط بعضها بأبي الفتح وبعضها الآخر بمرجعية أخرى في المقامة.

الدرس النصي يتطلب أن نبحث عن البنى النموذجية التي تحكم النصوص، وعن الروابط الحقيقية التي تصطنعها النصوص. وليس معنى ذلك الاستهانة بوسائل الربط التقليدية في نحو الجملة، فعلم النص لن يستغني عن علم الجملة، لكن لا يجوز أن نقف عند نحو الجملة ووسائل سبكها بحجة أن نحو النص يشمل نحو الجملة، حتى لا نتحول بنحو النص إلى نحو للجملة تحت مسمى جديد لا تخرج به الدراسة عن دراسة الجملة». والحق أننا لا نزال ننقل مصطلحات الجملة، ونضيفها على النص، وليس في هذا تمييز له... وبذلك يفقد هذا العلم خاصيته الأساسية المتمثلة في تجاوزه حدود الجملة؛ إذ إن كل بحث لغوي ينطلق من النص (في صورة منطوقة أو

مكتوبة)، بوصفه الوحدة الأساسية، يعد في العادة من علم لغة النص، أو على الأقل يتخطى ذلك البحث نحو الجملة إلى حد بعيد^(١١٢)، ولذا وجب البحث عن العلاقات والوسائل غير التقليدية التي لا تظهر في نحو الجملة بذلك نكن فعلاً قد خطونا خطوة كبيرة في نحو النص.

كما أن العلاقة بين سلسلة الضمائر في النص وترابط أجزائه ليست حتمية في كل نص، وليس وجود الضمائر السبب الوحيد الذي يجعل النص متماسكاً، كما أن الضمير نفسه قد يكون في بعض الأحيان عامل تشويش على عملية الترابط، وهنا لا تقل عملية التشويش التي يقوم بها الضمير، والقطع المتعمد للتسلسل والاستمرارية الشكلية، والاعتماد على وسائل وطرق لا يمكن توقعها - لا تقل قيمة عن التتابع والربط والاستمرارية الشكلية إن لم تكن أعمق أثراً منها في بناء النص، وأكثر إثراء للنص خاصة وأن الضمائر لا تعمل في النص بمعزل عن بقية العناصر الأخرى. وسوف يحاول البحث أن يعطي أمثلة على ذلك من خلال عرض لبعض النصوص الشعرية.

من وسائل النص الشعري في تحقيق السبك والحبك:

في باب اصطناع النص الشعري أدوات ربط غير تقليدية، واعتماد على وسائل سبك فريدة بجوار الأدوات التقليدية. وإن ما نراه من وسائل ربط تقوم بهذه الوظيفة في نصوص عادية وبسيطة قد يجعلها النص الشعري من وسائل المراوغة. في هذا الباب يحضر نص أبي تمام الذي يقول فيه^(١١٣):

لَمَّا تَرَرْنَا وَالْغُصُونُ تَمِيدُ	غَنَى فَشَاكَ طَائِرٌ غَرِيدُ
فَدَعَتْ تُقَاسِمُهُ الْهَوَى وَتَصِيدُ	سَاقٍ عَلَى سَاقٍ دَعَا قُمْرِيَّةً
وَالْتَفَّ بَيْنَهُمَا هَوَى مَعْقُودُ	إِلْفَانٍ فِي ظِلِّ الْغُصُونِ تَأَلَّفَا
مَجْعاً وَذَاكَ بَرِيقٍ تَلِكَ مُعِيدُ	يَتَطَعَّمَانِ بِرِيقٍ هَذَا هَذِهِ
وَعَمَّا الصَّبَاحِ فَإِنِّي مَجْهُودُ	يَا طَائِرَانِ تَمَتَّعَا هُنَيْتُمَا

يرى العلماء أن الربط في معيار السبك يقوم في كثير من حالاته على الربط بالضمير، لكن لو تأملنا الضمير في قوله «شاكك» في البيت الأول الذي يفتتح به الشاعر قصيدته، واعتمدنا على طريقة نحو الجملة في التناول، لوجدنا الضمير يقوم في ظاهر الأمر بخلخلة الترابط، وتشويش الاستمرارية الشكلية؛ حيث تغيب مرجعيته، ولم تتحدد -على الأقل- من خلال الجملة التي ورد فيها والجملة المجاورة لها. ويأتي الشاعر بعد ذلك فيخاطب الطائرين في النداء «يا طائران تمتعا...». وخطاب آخر يرد بعد خطاب الطائرين يتجه به الشاعر إلى الممدوح داود بن محمد إذ يقول:

أَهْ لَوْ قَعَّ الْبَيْنَ يَا بَنَ مُحَمَّدٍ	بَيْنَ الْمَحَبِّ عَلَى الْمَحَبِّ شَدِيدُ
أَبْكِي وَقَدْ سَمَتِ الْبُرُوقُ مَضِيئَةً	مِنْ كُلِّ أَقْطَارِ السَّمَاءِ رَعُودُ

فهل يرجع الخطاب في شاقك، ليعود على واحد من المخاطبين، المخاطب الرمزي «الطائران» أو المخاطب الحقيقي الصريح «داود بن محمد»، وبذلك لم يعد الضمير يربط بين جملته وجملة سابقة، بل يربط بين جملة وجملة لاحقة؟ ولو صح ذلك فما زلنا بحاجة إلى تحديد مرجعية الضمير تجاه واحد من هذه العناصر اللاحقة.

هنا لم يقم الضمير بعملية الربط بالبساطة التي يتناولها المشتغلون بعلم النص، ولم يسهم في تحقيق السبك بمعناه البسيط، بل أدى إلى عدة انكسارات في التعاقب اللغوي، وفي التتابع الدلالي في سطح النص وعمقه. وفي هذه الحالة إما أن نتلمس مرجعية للضمير من خلال الاعتماد على عوامل خارج النص، ترتبط بمخاطب ضمني، وترتبط بالسياق الذي أنشئت فيه القصيدة وأنشئت، وهنا تتحقق الاستمرارية وينشأ السبك من وسائل لا تقتصر على الوسائل اللغوية بل تتعداها إلى وسائل غير لغوية. وإما أن نقر بأن النص يخادع ويرaug، وفي أهون الظروف ينهج سلوكاً خاصاً في بناء استمراريته اللغوية والظاهرية، من خلال العلاقة الجدلية بينها وبين الاستمرارية الدلالية، و«ينتج معناه - إذن - بحركة جدلية أو تفاعل مستمر بين أجزائه؛ ومن ثم ينظر إلى ذلك الانسجام الداخلي بين الدلالات الجزئية، وليس إلى ذلك الانتقال المعهود والمنظم من الجزء إلى الكل...»^(١١٤)، وهنا تدخل شبكة العلاقات والدلالات لتفسر لنا ما نلنّه انكساراً للتعاقب. فلا تُقرأ دلالة الضمير في «شاقك» في ضوء شبكة العلاقات لضمائر المخاطبين في النص فقط، لكن في ضوء ضمائر المتكلم أيضاً عندما يتحول الشاعر فجأة عن ضمائر المخاطب إلى ضمير المتكلم في قوله: «... وعمّا الصباح فإنني مجهود» وقوله: «أبكي وقد سمت البروق...»، وهنا يسير النص وفق مساره الذي يرتضيه، وليس شرطاً أن يسير الربط في خط مستقيم. هنا يبدأ الربط وتتجلى مرجعية الضمير على نحو يختلف في النصوص الشعرية عنه في النصوص العادية، وتتجلى الاستمرارية اللغوية عن طريق الاستمرارية الدلالية. كما أن الربط هنا لم يكن بين جمل تحتل من النص مساحات متجاورة فقط، كما يذهب

الدكتور محمد عزام عندما يرى أن التماسك «يتصل بالعلاقات بين الوحدات التعبيرية المتجاورة داخل المتتالية النصية»^(١١٥)، بل كان بين وحدات تتباعد مساحاتها في سطح النص، وأن وسائل الربط تتداخل في شبكة من العلاقات أكثر منها في خط تعاقبي مستقيم.

ويرى البحث في هذا الباب أن الدراسة النصية يجب ألا تقف عند رصد وسائل السبك والترابط النصي - مثلاً - عن طريق الضمائر، بل تتعدى ذلك إلى رصد الدلالات. ولا يمكن لدراسة نصية تقف أمام نص أبي تمام هذا دون أن تبحث في دلالات هذه الطريقة من الاستخدام، ولماذا قال الشاعر: «فشاقك» إن كان يقصد نفسه؟ ولماذا لم يقل «فشاقني» وجاء بالضمير في صيغة المخاطب؟ وإن كان الشاعر لسبب ما لم يرد أن يصرح بحديثه عن نفسه فأوهمنا بصرفه الحديث إلى آخر، لماذا تراجع عن ذلك وعاد ليتكلم عن نفسه صراحة «إنني مجهود... أبكي...»؟ وما فحوى الحديث عن الطائرين ووقوع هذا الحديث بين ضمير يعود على الشاعر لم يرد أن يصرح بعوده على ذاته «شاقك» وضمير آخر صرح بقصده فيه «إنني»؟ هل لعظم مأساة الشاعر لم يرد الكلام عن ذاته صراحة في قوله «شاقك»؟ ولأن هذه الكلمة تجاوز على سطح النص كلمات فيها الطرب والغناء «غنى - ترنم - غريد...»، لكن عندما كان الحديث عن البكاء والحزن صرح بموقع ذاته من هذا الحزن والبكاء «إنني مجهود... أبكي»؟

أمر آخر في هذه الجزئية، يجسد الاستمرارية الدلالية أو شبكة المفاهيم؛ مفهوم الوصل والنعمة والهناء للطائرين «تجاوبه الهوى.. إلفان.. يتطعمان.. تمتعا هنيئما.. عما الصباح...». ومفهوم الحرمان والأسى والتعب للشاعر «إنني مجهود... أبكي»، على الرغم من تنافرهما في الظاهر، غير أنهما تحاورا في تجاورهما هذا وتكاملا في إنتاج دلالة النص الكلية.

ويبقى سؤال عن دلالة الطائرين، أذكرهما لبيان المفارقة بين حال الشاعر وحال

بقية خلق الله من بشر وغير بشر؟ أم هو حديث رمزي يشير بصورة غير مباشرة إلى الممدوح، داود بن محمد وآله، لبيان المقارنة بين حاله وحال الشاعر؟ أياً كان القول في ذلك فإن وجود الحديث عن الذات من خلال ضمير المتكلم بعد الحديث عن الطائرين يقيم مفارقة بين الشاعر والطائرين، وكذلك وجود ضمير المتكلم في أثناء حديثه عن داود بن محمد يوحي بالأمر نفسه، سواء كان خطاب الشاعر إلى الطائرين خطاباً مقتنعاً عن الممدوح، سبق الخطاب الصريح، أم كان خطاباً مستقلاً.

كما أن هذا الضمير في «شاقك» ربط بين جزء حاضر ملموس في النص «شاقك» ومخاطب أو متكلم في صورة مخاطب، ولم يتحدد بصورة قاطعة في جزء من أجزاء القصيدة، وهو بهذا يربط بين هذه الجملة «شاقك...». شكلاً ودلالة وكل جملة قد نظن أن صاحب الضمير هو من يسكنها. وبقدر اختلافنا في تحديدها يكون الربط فيها جميعاً. وهنا يتحقق الترابط وتتجلى استمرارية النص لغوياً ودلالياً، لكن على طريقة النص الأدبي والشعري، ترابط تأبى الأداة أن تربط فيه شيئاً بشيء، بل تربط بين عنصر وعدة عناصر في ضربة واحدة، فتعطي معاني متعددة وتفتح على دلالات محتملة، ويتبين من خلالها أن «صناعة النص ليست عملية ميكانيكية بسيطة باستدعاء الوحدات اللغوية من مخزن الوعي لملء أبنية النص، بل «حالة خاصة من التصرف الخلاق»»^(١١٦).

وكما لاحظ هنري ويل فإن العلاقات بين «الكلمات في الجمل لا تخضع لقوانين النحو فقط؛ وإنما تتبع قوانين نظم الأفكار...»^(١١٧). وإن النصوص الأدبية في عنصر السبك وعنصر الحبكة والتتابع الدلالي، توزع عناصر السبك على مساحات مختلفة من النص لا يشترط فيها التجاور، وتبني مفاهيمها وتقيم ترابطاً بين هذه المفاهيم بطريقة غير مألوفة في النصوص العادية. وأبعد من ذلك أنها تكوّن مفاهيمها ربما بصورة غير مألوفة في الواقع الخارجي، وقد تغير في هذه المعاني والمفاهيم فتحولها إلى مفهوم خاص بالنص قد يختلف عن منظومة المفاهيم وعن حقيقتها خارجه.

وإن النص الشعري قد يخرج على التتابع المنطقي لسلسلة المفاهيم، ولا يشترط التعاقب، فيقوم على انكسارات ومراوغات وإعادة المفهوم بأكثر من طريقة، واعتماد وسائل سبك متعددة في حبك معنى ما وإظهاره على أكثر من وجه. وقد تجمل هذه المفاهيم والدلالات في مكان ما من النص، وتفصل بعد ذلك. وقد يعبر عنها بأساليب وعناصر تبدو متنافرة. وتنشط الذاكرة في تغييب شيء أو استرجاعه مرة أخرى... إلخ، كذلك قد تقوم شبكة الضمائر في مساحة النص بعمليات تشويش لمبدأ التعاقب الظاهري والاستمرارية اللغوية، لكن هذه الانكسارات وذاك التشويش، يحقق التماسك على نحو غير مسبوق من خلال التآزر مع العناصر الدلالية، خاصة التي تسهم هذه الضمائر في تشكيلها.

على الرغم من أهمية وسائل الربط بالضمائر، والربط بالأدوات مثل: العطف والشرط والقسم والتعليل وبقية الأدوات التي ارتبطت بنحو الجملة - على الرغم من أهمية هذه الوسائل في السبك والحبك النصيين، فإنها تبقى أسهل أنواع الربط وأقلها أثراً وخطراً، ويجب على نحو النص ألا يقف عندها فقط، بل «يبحث عن تلك الوسائل الضمنية في بنية النص الكلية بجوار تلك الوسائل التقليدية؛ إذ الربط يمكن أن يكون دلاليًا دون أداة بين فقرتين أو جزأين متباعدين في نص ما»^(١١٨). وألا تقتصر الدراسات النصية في هذا الجانب على أدوات التماسك الشكلية فقط، كما فعل هاليداي ورقية حسن؛ حيث «وفقا بعملهما عند دراسة أدوات التماسك الشكلي في الغالب، وأدوات التماسك الشكلي لا شك في علاقتها القوية بالدلالة، ولكنها لا تصف بنية النص الدلالية...»^(١١٩).

ولعل سبب وقوف كثير من الدراسات النصية عند وسائل الربط التي شاعت في نحو الجملة مع الادعاء بأنها دراسات نصية، ولم تبحث في الروابط النصية الحقيقية - ربما يعود إلى صعوبة رصد هذه الأدوات النصية كما يُنص على ذلك صراحة عند إلهام أبو غزالة وعلي خليل في قولهما: إن «التضام في داخل العبارة أو التركيب

أو الجملة هو أكثر مباشرة ووضوحاً من التضام القائم بين اثنتين أو أكثر من هذه الوحدات. ومع ذلك يجد المرء أن كيفية بناء هذه الوحدات المحكمة النسج في أثناء الاستعمال الفعلي للنص موضوع جدير بالاهتمام^(١٢٠). وتأتي صعوبة هذا النوع من الربط مقارنة بما شاع من وسائل في نحو الجملة، من أنه يكون على مساحات متباعدة من النص، ولا يدرك إلا بحسن التأتي. كما أن حكمنا على العلاقات بين الأشياء وطرق الترابط بينها لا يكون - في كل حال - بما اعتدنا عليه في الواقع الخارجي، لكن بالنظر إلى حقيقتها، ووجودها داخل النص. أما ما يراه فان داك من أن معرفتنا بالعالم والعلاقات بين الأشياء تساعد في الكشف الدلالي للعلاقات بين الأشياء في النص^(١٢١) فلا ينطبق على كل معنى ولا على كل علاقة، بخاصة مع دهاء النص الأدبي ومراوغة النص الشعري. وإن النصوص الشعرية والأدبية تصطنع طرقها الخاصة في ترتيب الأحداث وتنظيم المفاهيم، والاستمرارية الدلالية بجوار الاستمرارية اللغوية. وإن النص كلما طال وامتد كان اعتماده على الربط من خلال شبكة المعاني والدلالات أظهر وأولى من الربط بوسائل السبك المعروفة. وكذلك يجب التركيز على العناصر المميزة الدالة: «إن إن وصف كل الروابط الماثلة في النص، وجميع العلائق الخارجية له يعتبر مهمة غير واقعية لضخامتها وقلة جدواها. وعندئذ تتجلى ضرورة اختيار المستويات المهيمنة للكشف عن الأبنية الدالة. مع توضيح أسباب الاختيار ونتائجه في إضاءة النص»^(١٢٢).

ومن هذه الطرق في الربط بين أجزاء النص وعناصره، ما يلاحظ في معلقة النابغة، عندما يفتتحها بالحديث عن الديار والسييل الجارف الذي يهدم البنيان، ويدمر الديار، ويطمس معالمها، ثم حديثه عن الرحلة ووصف الثور وما يعانیه من هطول المطر ليلاً وتربص الكلاب وترصده له صباحاً، ومطاردة الكلاب وهجومها عليه، وكذلك حديثه عن الجود والكرم مستدعياً الماء أيضاً عند الحديث عن الفرات وموجه. ولا يخفى أن عنصر الماء حاضر في طول القصيدة وعرضها، وأن المعاناة

ترتبط بهذا العنصر على الرغم من أنه عنصر حياة وبه ترفع المعاناة.

نبدأ من نهاية القصيدة عندما يقول الشاعر يصف النهر في حديث الجود
والكرم: (١٣٣)

فما الفرات إذا هب الرياح له ترمي غواربُه العبرين بالزبد

.....

يظل من خوفه الملاح معتصماً بالخيزرانة بين الأين والنجد

لا يستقيم هنا أن نقف في الدرس النصي عند القول بأن الضمير في كلمة «خوفه» تعود على الفرات، وإن رضي بهذا ظاهر النص. هذا القول يُقبل في نحو الجملة، ويقبل في نحو النص لتكتسب الجملة هنا وضعيتها في النظام النحوي وتكتسب الصحة النحوية، لكن يجب أن ينتقل الدرس النصي خطوة أبعد من ذلك، ولا تكون هذه الخطوة بقول علم النص إن الضمير في كلمة «خوفه» يربط بين جملتها وجملة «فما الفرات» بل بالربط بين دلالة الضمير في عمقها الذي يتجاوز خداع النص عندما حاول أن يوهمنا أن المقصود هنا هو خوف الملاح من الفرات، في حين أن الخوف الحق هو من النعمان الذي يختفي خلف صورة الفرات وأمواجه، ويُستحضر في كل إشارة تشير إلى النهر؛ لأنها تشير إليه، ويُقصد في كل ضمير يقصد به النهر. وعليه فإن الضمير يربط في الظاهر بين جملة الفرات وجملة «يظل من خوفه» كما يربط دلاليًا بين جملة «يظل من خوفه» وكل جملة يُذكر فيها النعمان أيًا كان موقعها في مساحة النص. بعبارة أخرى إن الضمير في ظاهر النص يرجع إلى الفرات، وفي عمقه الدلالي يشير إلى النعمان، فلا يجوز أن نقف عند الحالة الظاهرة فقط. كما أن الملاح والضمائر التي تعود عليه في هذه الأبيات يراها البحث صورة من الشاعر الخائف المطارد، ولذا عندما نقول بالاستمرارية اللغوية أو الدلالية لا نتوقف بهذه الاستمرارية عند حدود هذه المساحة من النص بل نوسعها لترتبط بمواضع ذكر فيها الشاعر صراحة. فإذا كان ظاهر النص يصف نهراً وملاحاً، فإن

عمقه يشير إلى ملك هدد الشاعر، ملك يرضى عن الشاعر فيعطيهِ مصادر العيش والحياة «فرات»، ويغضب عليه فيقصيه ويطارده ويهدده، فرات «ترمي غواربه العبرين... يظل من خوفه». وخوف الملاح واضطرابه يشير إلى خوف الشاعر وهمه. فتمتد شبكة العلاقات إلى كل أجزاء النص، وكل زاوية منه، أو إلى عدة أجزاء منه. وفي قوله يتحدث عن الثور:

أسرت عليه من الجوزاء ساريةً تُزجي الشمالُ عليه جامد البردِ
فارتاع من صوت كلاب فبات له طوع الشوامت من خوف ومن صرد

لا يجوز أن نتكلم عن التماسك النصي سبباً وحبكاً ونقف لنقول إن الضمير في «عليه» يعود على الثور وأنه يربط بين جملته وجملته أخرى. بل نبحت عن سر هذه الازدواجية في مرجعية الضمير، المرجعية الظاهرة في عودها على الثور، والمرجعية الخفية في إشارتها إلى الشاعر، خاصة أن نظرنا إلى الثور على أنه صورة تعكس حالة الشاعر وواقعه والخوف الذي يطارده ليل نهار إزاء تهديد النعمان ووعيده....

والوقوف أمام الضمير لا يحجزنا عن طريقة النص الخاصة في بناء تماسكه الشعري وطريقته في تحقق عناصر السبك التي قد يبدو الربط بالضمير فيها أهون وسائل السبك خطراً إن قارناه بوسائل أخرى تتوزع على مساحات واسعة من النص وأجزائه المختلفة، من هذا تكرار عنصر الماء في هذه الأجزاء التي أشار إليها النص، وما يرتبط بهذا التكرار من شبكة العلاقات والمفاهيم. والعلاقة بين الماء هنا والماء في الحديث عن النهر «الفرات» وكذلك الحديث عن السيل «الأتي»، وصريح حديث الشاعر عن النعمان. ولا نتجاهل كذلك الحديث عن حيرة الشاعر في أول القصيدة، وما يلاقيه من وحشة «وقفت فيها أصيلاً أسائلها... عيت جواباً وما بالربع من أحد» وبين الملاح الخائف، وهذا الثور الذي بُثت عليه العيون،

وتطارده الكلاب بعد ليلة شديدة البرد والهم.

كل ذكر للماء يرتبط ببعضه ببعض على مساحة النص، ليس من خلال عنصر الماء والربط الظاهري فقط، بل من خلال علاقات أشد تعقيداً تبرز في مقدمتها، أن جميع هذه المساحات المختلفة من النص عندما تشير إلى الماء فإنها تستدعي ذكر الشاعر والنعمان بصورة مباشرة مرة وغير مباشرة مرات أخرى، كما أنها جميعاً تحمل معاني الخوف وتجسد مفاهيم المعاناة. هذه الشبكة من العلاقات التي تربط لغوياً ودالياً أقصى النص بأقصاه، وهذه الاستمرارية اللغوية التي تنشط الذاكرة من خلال استدعاء عناصر سابقة في النص وتربطها بعناصر لاحقة، والاستمرارية الدلالية، التي تجمع أجزاء النص حول مفهوم كلي، كلها وسائل جديرة بالدرس والاهتمام إن أردنا أن ننقل بنحو النص نقلة حقيقية تعد إضافة لنحو الجملة.

ولا يعد نص النابغة بدءاً بين النصوص، فهذه حقيقة النصوص الأدبية وطريقة النصوص الشعرية، وكل نص يمكن عند تأمله أن يبوح لنا ببصمته النصية وطريقته في الربط اللغوي والربط الدلالي.

ويجب تأكيد أنه لا يمكن التنبؤ بطرق النصوص الشعرية في الربط الدلالي بين المفاهيم، أو بناء العلاقات الدلالية، لسبب بسيط مفاده: أن عالم النص عالم خاص، قد يخرج من عالم الواقع وقد يخرج عليه. كما يخرج عما ألف في نصوص كان يتوقع أن يتشابه معها، وأن الاستمرارية اللغوية والاستمرارية الدلالية داخل النص الشعري، وتسلسل الجمل وتتابعها، لا يعني تسلسل الأحداث وانتظامها، ولا يعني أنها تعكس التسلسل الواقعي للأحداث خارج النص؛ ففي «معظم الحالات، تكون العلاقات الموجودة بين (الكلام والعالم) أقل استقامة وصراحة. فأولاً وقبل كل شيء فإن كل خطاب عادة ما يشير فقط إلى جزء صغير جداً من أحداث موقف ما. وثانياً فإن ترتيب الأحداث بسبب الضوابط التداولية والمعرفية قد يطابق نظاماً مختلفاً في الخطاب. وثالثاً فإن الأحداث قلما تنتظم على نحو طولي وإنما تنتظم مثلاً

تنظيماً مكانياً أو على صورة تراثية مما يطرح مسألة تمثلها «المعترف به» في الخطاب إذا وجدت ضوابط مرتبة على الإطلاق»^(١٢٤).

ومن وسائل الربط وأدوات التماسك النصي (السبك والحبك) ما يُرى في نص زهير بن أبي سلمى؛ حيث يربط الشاعر بين أجزاء النص من حيث يُظن عدم الترابط، فلو نظرنا في قصيدة زهير التي يقول فيها:^(١٢٥)

أَقْوِينَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ شَهْرٍ	لَمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ
بَعْدِي سَوَافِي المَورِ وَالقَطْرِ	لَعِبَ الزَّمَانُ بِها وَغَيَّرَها
ضَفَوِي أُولَاتِ الضَّالِّ وَالسَدْرِ	قَفَرًا بِمُنْدَقِ النِّحائِ تِ مِنْ
حَيرِ البُدَاةِ وَسَيِّدِ الحَضِرِ	دَعِ ذَا وَعَدَّ القَوْلَ فِي هَرَمِ
دُبَيَّانَ عَامِ الحَبْسِ وَالأَصْرِ	تَالَهُ قَدِ عَلِمَتِ سَراةُ بَنِي
حَبِّ السَّفِيرِ وَسَابِيِ الخَمْرِ	أَنْ نَعَمَ مُعْتَرِكُ الجِياعِ إِذا

نجد أنه يربط بين الحديث عن الديار وتغير الزمان، ثم الحديث عن هرم من حيث نظن أنه يفصل بينهما، إذ جاءت جملة «دع ذا» تربط بين فعل الزمان وتغير الأحوال ولحظة الشدة والملمات بعد الرغد والخصب والمطر من جانب، والحديث عن هرم الذي يعد وجهاً يقصد في مثل هذه الظروف، ظروف «الحبس والأصر»، وخير من يقصده الجياع من جانب آخر، فالمعاني قريبة والربط جاء بوسيلة فريدة، جملة مراوغة في الظاهر «دع ذا» خرج بها الشاعر عن الأعراف المعمول بها في التماسك والربط. وهذه ظاهرة تشيع بكثرة في الشعر العربي. ومن ذلك قول حسان في قصيدة يتذكر الديار ويذكرها قائلاً:^(١٢٦)

عَرَفْتَ دِيارَ زَيْنَبَ بِالكَثيبِ	كَحَطِّ الوَحْيِ فِي الرِّقِّ القَشيبِ
تَعَاوَرُها الرِّياحُ وَكُلُّ جَوْنٍ	مِنَ الوَسْمِيِّ مُنْهَمِرٍ سَكوبِ
فَأَمسى رَسْمُها خَلَقاً وَأَمسَتِ	يَباباً بَعْدَ ساكِنِها الحَبيبِ

ويتحدث عن ديار زينب، والذكريات المرتبطة بها.. وكيف تغير حالها من الخصب والمطر وصار كتابها الجديد بالياً، وأمسى رسمها خلقاً وأمست خراباً وخلت من ساكنها الحبيب (لاحظ دلالة أمست)، ثم يقول:

وَرَدُّ حَرَارَةِ الصَّدْرِ الكَثِيبِ	فَدَعَ عَنْكَ التَّذْكَرَ كُلَّ يَوْمٍ
بِصِدْقٍ غَيْرِ إِخْبَارِ الكَذُوبِ	وَخَبْرٍ بِالَّذِي لَا عَيْبَ فِيهِ
لَنَا فِي المُشْرِكِينَ مِنَ النَّصِيبِ	بِمَا صَنَعَ المَلِيكَ عُدَاةَ بَدْرِ
بَدَّتْ أَرْكَانُهُ جُنْحَ الغُرُوبِ	عُدَاةً كَأَنَّ جَمْعَهُمْ حِرَاءٌ

يريد تحولاً لغوياً ودالياً بل عقلياً وفكرياً أيضاً؛ حيث يطرد كل خاطر يقتحم عليه فكره تجاه هذه الديار. وكأنه يتحول عن المعاني والمضامين السابقة ليتكلم عن يوم بدر، ويوهننا النص بالفصل بين الداليتين، في حين أنه يريد أن يصل ماضي مكة وقريش في حديثه الرمزي عن الديار - التي يتخذها معادلاً موضوعياً للحديث عن مكة في عهدا الأول وما آلت إليه، وحديثه المباشر عنها - وعا حدث لها في وقعة بدر، خاصة أن الديار كان ساكنها الحبيب، وأنها «أمست» وهي كلمة تستدعي أفول نجم مكة وتفقهق دور قريش بعد هزيمتها في بدر، وكأن زمانها ولي «أمست». الشاهد أن النص ربط هنا بين بعض أجزائه بصورة تبدو فريدة ضمن معها سيرورة المعنى، من حيث نظن انفصاله، وخذعنا بقوله: «دع عنك».

ومن وسائل السبك والحبك في النصوص الشعرية هذه العلاقات التي تجمع بين عناصر بلاغية مثل الصورة الاستعارية أو التشبيهية؛ حيث يلاحظ في كثير من الأحيان عند التعمق في النص، أن المبدع يصطنع من هذه العناصر مجتمعة شبكة من العلاقات والدلالات التي تربط أجزاء النص على الرغم من توزعها وتفرقها على مساحة متباعدة منه، وقد أشار إلى مثل ذلك الدكتور أبو موسى في تعليقه على مجموع التشبيهات التي تقع في سورة النور، وأنها ذات سياق واحد، ولا بد «أن

تكون فيها جامعة تجمعها، وهذه قد تخفى وتدق ولكنها رقيقة ورائعة كهذه الطباع الخفية الحية التي تراها تجري في أبناء العشيرة الواحدة، أو كهذه السيمة والملاحم الدقيقة التي تراها في القوم يرجعون إلى أب واحد... وهو قائم أيضاً في القصيدة كما هو قائم في الديوان...»^(١٢٧).

والأداة «كأن» التي تأتي عند الانتقال من لوحة إلى لوحة داخل القصيدة في الشعر القديم، تقوم بدور فعال في الربط الدلالي بين المعاني والمفاهيم، وتمكن للربط اللغوي والاستمرارية اللغوية؛ فهي ليست في مثل هذه السياقات أداة تشبيه وحسب بقدر ما تكون أداة سبك وحبك بين أجزاء النص، كما في نص الحارث بن حلزة يصف الناقة^(١٢٨):

غَيْرَ أَنِّي قَدْ اسْتَعِينُ عَلَى الْهَيْ	مَّ إِذَا خَفَّ بِالْثَوِيِّ النَّجَاءُ
بَرْقُوفٍ كَأَنَّهَا هَقْلَةٌ أ	مُّ رِئَالٍ دَوِيَّةٌ سَقْفَاءُ
أَنْسَتْ نَبَاةً وَأَفْزَعَهَا الْقَ	نَّاصُ عَصْرًا وَقَدْ دَنَا الْإِمْسَاءُ
فَتَرَى خَلْفَهَا مِنَ الرَّجْعِ وَالْوَقْ	عٍ مَنِينًا كَأَنَّهُ إِهْبَاءُ
.....	
أَتَلَّهَى بِهَا الْهَوَاجِرَ إِذْ كُ	لُ ابْنِ هَمِّ بَلِيَّةٌ عَمِيَاءُ
وَأَتَانَا عَنِ الْأَرَاقِمِ أَنْبَا	ءٌ وَخَطْبُ نُعْنَى بِهِ وَنُسَاءُ

حيث ينتقل رابطاً عن طريق الأداة بين الناقة والنعامة من خلال لفظة «كأن» التي ربطت الحديث بين مفهومين داخل القصيدة: مفهوم الناقة ومفهوم النعامة، وعجنتهما بماء واحد على مستوى حبك المفاهيم، وكذلك على مستوى السبك والاستمرارية اللغوية؛ حيث دلت «كأن» على التواصل بين السابق واللاحق، وضمنت الاستمرارية النصية. ويؤكد ذلك علامات أخرى استعان بها الشاعر بجوار هذه الأداة «كأن» من مثل كلمة «الهم» في حديثه عن الناقة قبل الأداة، وقوله: «أفزعها القناص عصراً وقد دنا الإمساء» في حديثه عن النعامة بعد الأداة، ثم قوله: «ابن هم بلية...». وهذه كلها

تعبيرات تدل على الموت «بليّة» واقتراه «وقد دنا الإمساء» كما تدل على الهموم «ابن هم.. الهم...». فتوزيع هذه المفردات على هذا النحو في سطح النص يؤكد علاقات الربط بين هذه الأجزاء ويبرز الدور الذي تلعبه كلمة «كأن»؛ فهي لم تأت لتشبيهه الناقّة بالنعامة، بقدر ما جاءت لتدل على أن الحديث السابق لفظاً ودلالة مازال موصولاً، وإن اختلفت طريقة التعبير، بل إن الاستمرارية تتخطى الربط على مستوى المساحة المشار إليها في النص سابقاً إلى قول الشاعر: «وأنا... أنباء وخطب نعى بها ونساء» حيث تتواصل دلالات الأحزان والخطوب والهموم بين عنصر الناقّة وعنصر النعامة وبقية أجزاء النص..

ومن ذلك قول المثقب يربط بين لوحة الناقّة ولوحة الثور الوحشي دلاليّاً من خلال شبكة المعاني والعلاقات، ولفظياً عن طريق أدوات في مقدمتها «كأن»، إذ يقول^(١٢٩):

تَسْمَعُ تَعَزَّافاً لَهُ رَنَّةٌ فِي بَاطِنِ الْوَادِي وَفِي الْقَرَدِ
كَأَنَّهَا أَسْفَعُ ذُو جُدَّةٍ يَمْسُدُهُ الْوَبْلُ وَلَيْلِ سَدِ

هذه الأمثلة التي ترد بكثرة في مثل هذه السياقات في الشعر القديم، لا تأتي فيها الأداة «كأن» لتعقد مشابهة فقط بين شيئين بل لتسمح للحديث أن يستمر في أكثر من اتجاه وأن يعبر عن المعاني بصور متعددة وأن ترتبط جمل النص وأجزاؤه بعضها ببعض.

وقد يهون بعض العلماء من هذا الربط ويرونه شكلياً، وهو غير ذلك لأن «كأن» تسمح لسيل المعاني بالسير وكثير من العلاقات بالتبلور؛ فهي مجرد فاتحة تتبعها عدة وسائل، وتأتي معها كثير من العلاقات الدلالية المتشابهة. وقد يربط الشاعر عن طريق هذه الأداة أو الوسيلة بين عنصرين قد يُظن أنهما غير منسجمين، فيصنع بينهما انسجاماً - حتى لو كانا متنافرين خارج النص - عن طريق الأداة والمجاورة

والعلاقات الدلالية التي تربطهما، والحوار الذي يقيمه الشاعر بينهما؛ فالشاعر عندما ينتقل من حديث عن الناقة إلى الثور يقيم حواراً بين المفاهيم والعلاقات الدلالية الكائنة في حديث الناقة، والعلاقات الدلالية والمفاهيم في حديث الثور، وهكذا.

وكذلك الحال في العلاقة بين مطلع القصيدة ونهايتها، والعلاقة بين مجموع الصور الاستعارية في النص. وغير ذلك من عناصر تقييم استمرارية النص اللغوية والدلالية وتحقق سبكه وحبكه، وهي كثيرة متعددة في النصوص الأدبية والشعرية.

ومهما يكن من تشابه بين النصوص - بخاصة النصوص الشعرية القديمة - في استخدام مثل هذه الوسائل «دع ذا.. عد عن.. كأن..» أو غيرها من وسائل السبك، وأدوات الترابط بين أجزاء النص، فإن مجموع هذه الأدوات مثلها مثل بقية القواعد التي تستخدمها القصيدة سواء أكانت قواعد لغوية (صرفية ونحوية) أم قواعد شعرية (من حيث الوزن أو القافية) لا تنتج الدلالة نفسها التي تنتجها هذه القواعد ذاتها في قصيدة أخرى^(١٣٠)، ولا في نص آخر، لذا لا يكفي رصد هذه الوسائل، والنص على وجودها لنقول بالتماسك النصي كون النص «بنية معقدة ذات أبعاد أفقية وتدرج هرمي تحتاج إلى ذلك الخليط المتكامل من علم النحو وعلم الدلالة وعلم التداولية»^(١٣١).

ولا يصح أن ننظر لدلالة العنصر الواحد وقيمه النظرة نفسها في نصين مختلفين؛ لأن وجودها من الفوارق تميزه في وجوده في نص عنه في نص آخر «ولأجل ذلك فالتماسك مرهون في مفهومه وأهميته في الدراسات النصية والنقدية بالتحديد الدقيق، للمراد به اصطلاحاً، وبأليات ذلك الاصطلاح، الشكلية أو الدلالية وبطريقة انتقال النص، وبجنس النص، أو بنوعه»^(١٣٢). وإن النصوص تصنع وسائلها في الربط والتماسك بصورة تختلف، من نوع ومستوى إلى آخر، بل من نص إلى نص داخل المستوى الواحد والنوع الأدبي الواحد.

ومن الوسائل الفريدة في سبك النص وحبكه، ووسائل الاستمرارية اللغوية

والدالالية ما اصطنعه نص رفعت سلام «مراوحة»، حيث لعب التكرار والجناس دوراً بارزاً في ذلك، ووقفت كلمات القصيدة، وجملها وكل عناصرها ينادي بعضها بعضاً، ويحاور بعضها بعضاً، وتتشابك عناصرها الدالالية في نسيج فريد، يقول الشاعر^(١٣٣):

مرت خيول الوقت في جسدي ويديا.

مرت خيول الوقت.

وأنا - بمنتصف الطريق المر - منتصب،

وفي جسدي:

سهلت خيول الصمت.

وأنا - بمنتصف اشتعال اللون - منطفئ،

وفي جسدي:

فرت خيول الموت.

صحيح أن التكرار يقوم هنا مع غيره من أدوات بعمليات ربط في أجزاء النص مثل تكرار جملة: «مرت خيول الوقت». وتكرار لفظة خيول، لكن الأعمق من ذلك هذا النداء الخفي، غير المباشر من كلمة «الطريق» لكلمة «المر»؛ إذ ربط النص بين جملة «مرت» وجملة «الطريق المر» من خلال العلاقة الدالالية بين «مر» و«الطريق»، والعلاقة الصوتية بين «مر» و«المر» حيث إن كلمة «الطريق» تستدعي وتنادي كلمة (م - ر - ر) لارتباطها بالسير والعبور أو المرور، ثم كلمة «مر» بهيئتها الشكلية وبنيتها الصوتية نادت كلمة «المر»؛ ولا يمكن أن نفكر في سبب اختيار الشاعر لكلمة المر دون أن يكون من بين الأسباب هذا النداء للكلمات بعضها بعضاً، خارج محيط الجملة وفي رحابة النص. وإن كان الارتباط بين «منتصف» و«منتصب» يبين من خلال المجانسة، فإن مجيء كلمة

سهلت بعدهما استجابات للبنية الصوتية في منتصف ومنتصب كما استجابت للعلاقة الدلالية مع الخيول. وأن لفظة «سهلت» لا تبرأ من إغواء لفظة «الصمت» في المجيء على إثرها ليس للبعد الدلالي والتضاد مع سهلت فقط، ولكن للبعد الصوتي أيضاً. وكلمة «منطفي» لم تستجب لنداء «اشتعال»؛ حيث يستدعي الضدُّ الضدَّ فقط، ولكنها استجابت أيضاً للصيغة في «منتصب» على الرغم من المساحة التي تفصل بينهما في سطح النص.

وهذا يقال عن قوله: «فرت خيول الموت» الظاهر أن هذه الجملة تترابط مع بقية أجزاء النص عن طريق الجناس والشبه الصوتي بين «مرت» و«فرت»، وهذا حق، لكن ما هو أهم منه، علاقة الربط الخفية التي تقوم بين «فرت خيول...». و«سهلت الخيول»؛ فهذا مسلك للخيل وسلوك يرتبط فيه الصهيل مع الفرار، كما أن لفظة الصمت في الجملة الأولى ترتبط ارتباطاً قوياً بلفظة «الموت» في الجملة الثانية، بجوار طريقة بناء الجملة الأولى التي تقوم على المفارقة بين الصهيل والصمت، وكذلك الجملة الثانية التي تقوم على المفارقة بين الفرار والحركة، والموت والاستسلام له.

إذن، هذا النوع من الربط أبعد من أن نقول عنه إنه تكرر فقط، بل هناك ما يكون أشبه بنداء الكلمة للكلمة لحظة الإبداع، واستدعاء الصيغة للصيغة، ومحاولة بعض الكلمات والعبارات أن تطرد بعض الصيغة المتزاحمة في عقل المبدع لحظة الكتابة، وأن تفسح مكاناً ويمكن بعضها بعضاً. وهذه الطريقة تنشئ شبكة من العلاقات الدلالية والاستمرارية اللغوية بين أجزاء النص، لكن ليس شرطاً أن تسير هذه الشبكات وأن تتخذ هذه العلاقات طريقة التعاقب والتسلسل البسيط، أو التتابع في خط مستقيم، بل قد تسلك مسلكاً متعرجاً. فلا يلاحظ الترابط فقط بين جمل متتالية، بل بين جمل متباعدة فوق سطح النص.

هذا مع التأكيد أن رصد كل الإحالات وعناصر الربط في النص ليست مهمة بقدر البحث عن فاعليتها فيه إجمالاً، وخصوصية بعضها في أن، وأن هذه القرائن اللفظية لا تعد وسيلة للسبك فقط بل وسيلة للسبك والحك في أن تضمن السيرورة الدلالية كما تسهم في السيرورة اللغوية في ظاهر النص.

خاتمة وأهم النتائج:

أولاً: من حيث تعريف النص وحدته وتحديد ما يدخل تحت إطار النص وما يخرج عنه. لاحظ البحث غياب النص الشعري بصورة كبيرة وأنه لم يكن في الحسبان عند رسم الحدود النصية ووضع معاييرها، ولم يتم وضع هذه الحدود على أساس استقرار واسع لعينة مقبولة تمثل كل النصوص وأنواعها ومستوياتها. بل همشت بعض التعريفات النصوص الأدبية، وأقصت تعريفات أخرى - من حيث لا تدري - أجناساً أدبية مثل المثل في الأدب العربي، عندما اشترطت أن يكون النص متوالية وتسلسلاً من الجمل. وبعضها الآخر نظر للنص الأدبي النظرة نفسها للنصوص العادية والنصوص الهامشية. كما أن حد النص على أساس من التوالي الجملي تقابله عقبة أن هذا التوالي قد يُقطع بعناصر نصية أخرى وإن كانت غير لغوية؛ مثل الصور والرسومات والعلامات الطباعية والفراغات... إلخ.

والاتجاه الآخر الذي حد النص وعرفه بناء على وظيفته يضخم من البعد الاتصالي على حساب غيره من أبعاد ووظائف، ويجبر النصوص أن تنوء بحمولة إخبارية، مع أن كثيراً من النصوص - خاصة النصوص الشعرية - لا تقبل بهذه الحمولة في كل حال، وإن قامت بوظيفة اتصالية تكون ضمن وظائف أخرى. ولم يلتفت أصحاب هذا الاتجاه إلى أن النصوص ليست بنى وظيفية فقط، بل بنى قواعدية أيضاً، والوظيفة ليست محصورة في الوظيفة الاتصالية. كما أن هذا الاتجاه جعل من علم النص علماً للاتصال يهيمن على بقية العناصر الأخرى التي يجب أن تسهم مع هذا الاتجاه في إثراء نظرية النص؛ لذا تحفظت الدراسة على هذه الحدود ورفضت كثيراً من التعريفات، واتجه البحث - مع بعض التعديلات - نحو تعريف (بايك) للنص اللغوي بأنه: مبنى فريد قائم برأسه.

ثانياً: من حيث المعايير التي وضعها العلماء المشتغلون بالنص ورهنوا نصية النص بوجودها وتحقق شروطها، لاحظ البحث أنها ليست جامعة مانعة في

تحقيق النصية؛ وأن كثيراً من هؤلاء العلماء، وبعض واضعيها أنفسهم لا يرون بأساً بنصية النص إن أغفل بعض هذه المعايير وأخل بتحققها مادام يحمل حمولة إخبارية وينطوي على وظيفة اتصالية. كما أنهم تجاهلوا نصية النص الذي يفى بهذه المعايير ويحقق شروطها، لمجرد أنهم التمسوا البعد الاتصالي في هذا النص فأخطؤوه أو افتقدوه.

ويتجه البحث نحو كون النصية لا تتحقق في النصوص الأدبية خاصة بوجود معايير دييو جراند/ دريسلر السبعة فقط، ولكن يمكن - مع بعض الشروط - لهذه المعايير أن تمثل أساساً يمكن القبول به للنظر في نصية النص. وأن النصوص الأدبية لها - في أكثر الأحيان - سلوكها الخاص، وطريقتها المتميزة في تحقق هذه المعايير بصورة تختلف فيها عن النصوص العادية والبسيطة ونصوص الاتصال اليومي. وأن هذه المعايير العامة تتأزر لتحقيق النصية مع القواعد النصية الخاصة التي يصطنعها النص وفق اشتراطات الجنس الأدبي والمستوى اللغوي الذي يندرج تحته، شريطة أن تُستخلص هذه المعايير العامة وفق استقرار واسع لعينة تمثل مستويات نصية مختلفة، مع الأخذ في الحسبان أن هذه المعايير العامة تتحاور دائماً مع المعايير النصية الخاصة، ولا تمانع أن تحتوي بعضها مع مرور الزمن وتواتر الإبداع النصي.

كما تبنى البحث في هذا الشأن اقتراح (كوتر فينولد) الذي رأى بوجوب وضع قواعد نصية عامة، أو يُوضع نحو كلي للنص على غرار النحو الكلي والقواعد العامة للغة؛ وعليه يكون عندنا - مثلاً - علم نحو النص الشعري وعلم نحو النص السردي... إلخ.

ثالثاً: في الدراسات التطبيقية - خاصة التي طبقت طرق الربط والتماسك النصي ونظرت في وسائل تحقق السبك والحبك - لوحظ أن أكثر التطبيقات في هذا المجال اعتمدت على العناصر الإحالية، وهي أهون أنواع الربط ووسائل السبك

خطراً، وهناك أنواع ووسائل جديدة بالنظر والاهتمام عند التحليل النصي بخاصة في النصوص الأدبية، كان يجب أن يُلتفت إليها. وأن الباحثين ركزوا على وظيفة هذه العناصر وأغفلوا دلالاتها وطرق توظيفها في توجيه دلالات النص، وحتى عند تناولها لم يتعمق الباحثون فيها كثيراً وقيدوا أنفسهم فيها بإطار الجملة على الرغم من تأكيدهم القول إنهم يطبقون نظرية علم اللغة النصي، ويتجاوزون علم الجملة ونحوها. كما أن أكثر العلماء رأى أن قيمة هذه العناصر الإحالية تكمن في ضمان الاستمرارية الظاهرية للنص، في حين أنها تكون أحياناً عناصر تشويش على هذه الاستمرارية، وقاطعة لها، وأن هذا التشويش لا يقل خطراً ودلالة عن الربط العادي التقليدي.

وقد يترابط النص دون عناصر الإحالة ومع عدم النظر إلى الضمائر، كما أن الربط لا ينحصر في ترابط جمل متتالية متجاورة بل يمتد في شبكة معقدة من العلاقات اللغوية والدلالية على مساحات متباعدة من سطح النص. مع ملاحظة أن هذه العلاقات لا تسير بالضرورة في تسلسل طولي، بل قد تسلك مسلكاً متعرجاً، وأن تشابك العلاقات بين عناصر الربط المختلفة وهذه الروح التي تسري في النص، لا تنفي التمايز بينها وخصوصيتها من نص إلى آخر. هذا مع تأكيد أن رصد كل الإحالات وعناصر الربط في النص ليست مهمة بقدر البحث عن فاعليتها فيه إجمالاً، وخصوصية بعضها في أن.

وعيب على نحو الجملة وقوفه عند الشاهد المجتزأ والمثال المصنوع، وبشر العلماء بأن نحو النص يتجاوز ذلك إلى النص الكلي الكامل، في حين نجد التطبيق عند كثير من الباحثين يقوم على الجملة، والمثال، واصطناع بعض النصوص.

كذلك إن كثيراً من هذه التطبيقات يمت وجهها شطر النصوص العادية والنماذج النصية البسيطة من باب: الرسالة، والخبر، والبرقية، والإعلان، والالتماسات، وأشكال الدعاية، وعقود الإيجار، ووصفات المطبخ.. إلخ، وغيرها

من نصوص لا ترقى لدرجة النصوص الأدبية المعقدة، كما هو الحال عند هاينه مان وغيره^(١٣٤)، ونأى أكثرها عن تناول النص الشعري، وفي أحسن الظروف نظرت إلى النص الأدبي والشعري النظرة نفسها إلى هذه النصوص البسيطة، وعجزت عن التعامل الجيد مع مواطن الإبداع فيه، ولم تفتن إلى قيمة الخاص المتميز بجوار العام المطرد.

ومن اهتم بالنص الأدبي ركز اهتمامه على السرديات وجعلها ميدان علم النص المفضل^(١٣٥)، وحجته في ذلك أن «النص السردى يهب نفسه للمتلقى في توافق مدهش يدعو لاحتوائه مرة واحدة، حتى ليوشك على امتلاكه واختزان أبرز معالمه؛ مما يجعله مادة أثيرة في الدراسات الجديدة حول بلاغة الخطاب، وميداناً جلياً لتطبيق علم النص أيضاً إبان تبلوره»^(١٣٦).

وربما يكون الأمر راجعاً إلى صعوبة الشعر وخصوصية الظاهرة الشعرية، مع أن سهولة التناول في السرد وسرعة تسليم النص السردى، لا تعد ميزة في كل حال، كما لا تُعد مراوغة النص الشعري وصعوبة إخضاعه عيباً ونقصاً، بل ميزة تحتاج إلى كفاءة خاصة.

كما أن كثيراً من هذه المعايير والقواعد لا توفر إجراءً سليماً في التعامل مع النص الشعري، تكشف عناصره الإبداعية وتمنحنا نتيجة ترضي. كما لم تلتفت إلى تميزه، وأنكرت خصوصيته بناءً على موقف أيديولوجي متحيز كما فعلت جوليا كريستيفا وأصدقائها^(١٣٧).

ومن المشكلات - أيضاً - في تطبيق النظرية أنه «ما زالت تسود في علم اللغة النصي أزمة مفهوم، تمس التصورات المركزية نفسها لهذا الحقل»^(١٣٨)، كما أن المعايير التي وضعها العلم، والحقائق الجديدة التي حاول أن يتعامل معها في التطبيق النصي «لا يوجد لها أدوات تحليل صالحة تحت التصرف»^(١٣٩)، فحدثت فجوة هائلة بين التنظير والتطبيق تظهر عند مواجهة النصوص والتعامل معها، بسبب أن علم

اللغة النصي في بعض جوانبه «يحاول أن يرتفع على قاعدة موضوعية، لا توجد... في الواقع، أو لم توجد بعد»^(١٤٠)، ومع انصراف علم اللغة النصي إلى وضع المعايير العامة المطردة، تبدو حاجته شديدة إلى ما يمكن أن يُسمى بعلم الأسلوب النصي؛ ليسهم في تشخيص سمات النصوص وخصائصها، وتمايزها، ويرصد سلوكها النصي، وطرقها المخصصة في تحقيق نصيتها، ويهتم بالخاص المتميز بجوار العام المطرد سواء بسواء.

الهوامش:

- ١- محمد عزام، النص الغائب: تجليات التناص في الشعر العربي، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب، ٢٠٠١م، ص ١٩.
- ٢- نعمان بوقرة، نحو النص: مبادئه واتجاهاته الأساسية في ضوء النظرية اللسانية الحديثة، علامات، ج ٦١، مج ١٦، جدة، النادي الأدبي الثقافي، ٢٠٠٧م، ص ١٥.
- ٣- فرحان بدري الحربي، الأسلوبية في النقد العربي الحديث دراسة في تحليل الخطاب، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م، ص ٤٠.
- ٤- يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الأمين، ١٩٩٤م، ص ٧٢.
- ٥- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص نحو آفاق جديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧م، ص ١٤٧.
- ٦- إلهام أبو غزالة وعلي خليل، مدخل إلى علم لغة النص، الطبعة الثانية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ص ٧.
- ٧- شكري محمد عياد، اتجاهات البحث الأسلوبي، الطبعة الأولى، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٥م، ص ١٧٣.
- ٨- برند شبلنر، علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي، ترجمه وقدم له وعلق عليه: محمود جاد الرب، الطبعة الأولى، الرياض، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ١٩٩١م، ص ١٨٩.
- ٩- سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن الكتاب التذكاري عبد السلام هارون معلماً ومؤلفاً ومحققاً، دولة الكويت، قسم اللغة العربية، جامعة الكويت، ١٩٩٩م، ص ٤١٣.
- ١٠- أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني، مجمع الأمثال، حققه وفصله، وضبط غرائبه، وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥٥م، ص ٣٩٢.
- ١١- المرجع السابق، ص ٣٩٧.
- ١٢- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، القاهرة، دار التراث، ص ٤٨٨.
- ١٣- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، الطبعة السابعة، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م، ص ٣٨٩.

- ١٤ - كرستن آدمتسيك، لسانيات النص: عرض تأسيسي، ترجمة د، سعيد حسن بحيري، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٩م، ص ١٠١.
- ١٥ - يُراجع: المرجع السابق، هامش ١٠١.
- ١٦ - المرجع السابق، ص ١٠١.
- ١٧ - يُراجع: صلاح فضل، بلاغة الخطاب و علم النص، دولة الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٦٤، ١٩٩٢م، ص ٢٣٢.
- ١٨ - سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤١١.
- ١٩ - خالد محمود جمعة، نظرية النص بين التنظير والتطبيق، علامات، ج ٤٩، مجلد ١٣، جدة، النادي الأدبي الثقافي، ٢٠٠٣م، ص ٥١٢.
- ٢٠ - المرجع السابق، ص ٥٠٩.
- ٢١ - محمد شطاح ونعمان بوقرة، تحليل الخطاب الأدبي والإعلامي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٦، ص ٥٦.
- ٢٢ - يُراجع: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، الطبعة الأولى، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، ١٩٩٧م، ص ١١٩.
- ٢٣ - برند شبلنر، علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي، ص ١٩٠.
- ٢٤ - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ٨١.
- ٢٥ - يُراجع: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، النص ص ٨١.
- ٢٦ - سعد مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة: دراسات ومثاقفات، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٤م، ص ٢٢٨.
- ٢٧ - فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة: فالح بن شبيب العجمي، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٩٦م، ص ٣٨٥.
- ٢٨ - حميد لحميداني، القراءة وتوليد الدلالة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣م، ص ٦٥.
- ٢٩ - كلماير وآخرون، أساسيات علم لغة النص، مدخل إلى فروضه ونماجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه، ترجمه وعلق عليه: سعيد حسن بحيري، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٨م، ص ٧٣.
- ٣٠ - إلهام أبو غزالة وعلي خليل، مدخل إلى علم لغة النص، ص ١٥٢.
- ٣١ - يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي الحديث، ص ١٠٠.

- ٣٢ - إلهام أبو غزالة وعلي خليل، مدخل إلى علم لغة النص، ص ٢٥.
- ٣٣ - فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ٨ و ص ٩.
- ٣٤ - يُراجع: المرجع السابق، ص ٩.
- ٣٥ - كرستن آدمتيك، لسانيات النص: عرض تأسيسي، ص ١٩٨.
- ٣٦ - لطفى عبد البديع، التركيب اللغوي للأدب: بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا، الرياض، دار المريخ، ١٩٨٩ م، ص ٢٠٩.
- ٣٧ - فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ٨.
- ٣٨ - محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، الطبعة الأولى، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ٢٠٠٥ م، ص ٧.
- ٣٩ - المرجع السابق، ص ١٨.
- ٤٠ - محمد شطاح ونعمان بوقرة، تحليل الخطاب الأدبي والإعلامي بين النظرية والتطبيق، ص ٦٠.
- ٤١ - فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ٦١.
- ٤٢ - المرجع السابق، ص ١١.
- ٤٣ - يراجع: المرجع السابق، ص ٢٨٩.
- ٤٤ - محمد فكري الجزار، فقه الاختلاف، مقدمة تأسيسية في نظرية الأدب، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص ٥١.
- ٤٥ - يُنظر: محمد شطاح ونعمان بوقرة، تحليل الخطاب الأدبي والإعلامي بين النظرية والتطبيق، ص ٢٥.
- ٤٦ - يُراجع: كرستن آدمتيك، لسانيات النص عرض تأسيسي، ص ١٠٧.
- ٤٧ - حسين خمري، الظاهرة الشعرية العربية، دمشق، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١ م، ص ٢٣.
- ٤٨ - فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ٢٢٩ و ص ٢٣٠.
- ٤٩ - محمد مفتاح، دينامية النص، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠ م، ص ٤٩، و ص ٥٠.
- ٥٠ - راجع: كرستن آدمتيك، لسانيات النص عرض تأسيسي، ص ٢٣٣.
- ٥١ - المرجع السابق، ص ٢٣٥.
- ٥٢ - المرجع السابق، ص ٢٣٧.
- ٥٣ - يُراجع: خوسيه ماريًا بوثيلو إيفانكوس، نظرية اللغة الأدبية، ترجمة: حامد أبو أحمد، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٩٢ م، ص ٥٢.

- ٥٤ - كرستن آدمتسيك، لسانيات النص عرض تأسيسسي، ص ١٦٨ .
- ٥٥ - يُراجع: برند شبلنر، علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي، ص ١٠٦ و ١٠٧ .
- ٥٦ - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص نحو أفاق جديدة، ص ١٣٧ .
- ٥٧ - لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأدب، ص ٨٢ .
- ٥٨ - منذر عياش، العلاماتية وعلم النص نصوص مترجمة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٤، ص ١٤٦ و ص ١٤٧ .
- ٥٩ - حميد لحميداني، القراءة وتوليد الدلالة، ص ٦٠ و ٦١ .
- ٦٠ - يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي الحديث، ص ١٠٣ .
- ٦١ - كلماير وآخرون، أساسيات علم لغة النص، ص ٣٥ .
- ٦٢ - يُراجع: يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي الحديث، ص ٨١ .
- ٦٣ - جان جاك لوسركل، عنف اللغة، ص ٩٤ .
- ٦٤ - المرجع السابق، ص ٢٢٢ .
- ٦٥ - المرجع السابق، ص ٢١٨ .
- ٦٦ - يُراجع: سعد مصلوح، نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، فصول، المجلد العاشر، العددان الأول والثاني، القاهرة، ١٩٩١ م. ص ١٥٣ .
- ٦٧ - يراجع في ذلك، روبرت ه. ثاولس، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، ترجمة: حسن سعيد الكرمي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠، ١٩٧٩ م، ص ٩١ .
- ٦٨ - جان جاك لوسركل، عنف اللغة، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم - المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥ م، ص ١٠٦ .
- ٦٩ - المرجع السابق، مقدمة المترجم، ص ١٤ .
- ٧٠ - يُراجع: منذر عياش، العلاماتية وعلم النص، ص ١٧٠ .
- ٧١ - يُراجع: إلهام أبو غزالة وعلي خليل، مدخل إلى علم لغة النص، ص ٢٥ وما بعدها .
- ٧٢ - يُنظر في هذه المصطلحات: د سعد مصلوح، نحو أجرومية للنص الشعري، فصول، ص ١٥٤ .
- ٧٣ - كرستن آدمتسيك، لسانيات النص: عرض تأسيسسي، ص ١١٤، وكذلك ص ١١٩ .
- ٧٤ - فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ٩٣ .
- ٧٥ - إلهام أبو غزالة وعلي خليل، مدخل إلى علم لغة النص، ص ٢٥ .
- ٧٦ - المرجع السابق، ص ١٥٢ .

- ٧٧ - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ١٤٦.
- ٧٨ - كرستن آدمتيك، لسانيات النص عرض تأسيسي، ص ١٢٠.
- ٧٩ - يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي الحديث، ص ١٠١.
- ٨٠ - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ٨٤.
- ٨١ - مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، دولة الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد، ١٩٣، ١٩٩٥م، ص ٢٨٨.
- ٨٢ - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ٧١.
- ٨٣ - تامر حسان، اجتهادات لغوية، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٧م، ص ٣٩٧.
- ٨٤ - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ١٣٥ و ١٣٦.
- ٨٥ - أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠١م، ص ٧٤.
- ٨٦ - المرجع السابق، ص ٦٦.
- ٨٧ - المرجع السابق، ص ٤٧.
- ٨٨ - سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤٢١.
- ٨٩ - عز الدين البوشيخي، الملكة الشعرية والوضع الأنطولوجي، مجلة علامات، العدد ٣ السنة الأولى، المغرب، ١٩٩٥م.
- ٩٠ - محمد حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، ص ٢١٩.
- ٩١ - يراجع: سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤٢١، و ص ٤٢٢.
- ٩٢ - مازن عوض الوعر، اللسانيات والشعر، علامات ج ٥٢، مج ١٣، جدة، النادي الثقافي، ٢٠٠٤م، ص ٢٧.
- ٩٣ - برند شبلنر، علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي، ص ١٣٣.
- ٩٤ - سعد مصلوح، نحو أجرومية للنص الشعري...، فصول، ص ١٥٤.
- ٩٥ - يراجع: سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة، ص ٤١٤.
- ٩٦ - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص نحو أفاق جديدة، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ص ٢٤٥ و ٢٤٦.
- ٩٧ - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ١٩١.
- ٩٨ - منذر عياش، العلاماتية وعلم النص، ص ١٣٢.
- ٩٩ - سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص ٧٧.

- ١٠٠ - عزة شبل، علم لغة النص النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٩م، ص١٧٧ و ص١٧٨.
- ١٠١ - سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤٠٧.
- ١٠٢ - يراجع: عزة شبل، علم لغة النص النظرية والتطبيق، ص ١٨٠ وما بعدها.
- ١٠٣ - يراجع: حسام أحمد فرج، نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٩م، ص ٧٨ وما بعدها.
- ١٠٤ - تُنظر هذه الشواهد وغيرها في: إلهام أبو غزالة وعلي خليل، مدخل إلى علم لغة النص، ص٧٦، و ص٧٧.
- ١٠٥ - المرجع السابق، ص ٧٧.
- ١٠٦ - محمد شطاح، ونعمان بوقرة، تحليل الخطاب الأدبي والإعلامي بين النظرية والتطبيق، ص ١٥٩.
- ١٠٧ - ليندة قياس، لسانيات النص النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٩م، ص ٩٩.
- ١٠٨ - يراجع المرجع السابق، ص ٩٩، وكذلك: مقامات بديع الزمان الهمذاني، شرحها ووقف على طبعها، محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة الأزهرية، ١٩٢٣م، ص٧٨.
- ١٠٩ - ليندة قياس، لسانيات النص النظرية والتطبيق، ص ٩٩.
- ١١٠ - جون كوين، اللغة العليا، النظرية الشعرية، ترجمة وتقديم وتعليق: أحمد درويش، الطبعة الثانية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م. ص ٢٠٤.
- ١١١ - ليندة قياس، لسانيات النص النظرية والتطبيق، ص ١٠٣.
- ١١٢ - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ١٠٤.
- ١١٣ - ديوان أبي تمام، تحقيق: محمد عبده عزام، الطبعة الرابعة، المجلد الثاني، القاهرة، دار المعارف، ص ١٤٨ و ص١٤٩.
- ١١٤ - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ٧٥.
- ١١٥ - محمد عزام، النص الغائب، تجليات التناسخ في الشعر العربي، ص ٥٢.
- ١١٦ - فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ٣٧٣.
- ١١٧ - يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي الحديث، ص ٧٠.
- ١١٨ - أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص ١٠٠.
- ١١٩ - جمعان عبد الكريم، مفهوم التماسك وأهميته في الدراسات النصية، علامات، ج ٦١، مج ١٦ جدة، النادي الأدبي الثقافي بجدة،، ص ٢١١.

- ١٢٠ - إلهام أبو غزالة وعلي خليل، مدخل إلى علم لغة النص، ص ٧٢.
- ١٢١ - المرجع السابق، ص ١٥٨.
- ١٢٢ - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٢٧٠.
- ١٢٣ - يراجع نص القصيدة في: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥م، ص ١٤ وما بعدها.
- ١٢٤ - فان دايك، النص والسياق، ترجمة: عبد القادر قنيني، المغرب - بيروت، إفريقيا الشرق، ٢٠٠٠م، ص ١٥٠.
- ١٢٥ - ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م، ص ٥٤.
- القننة: رأس الجبل، الحجر: اسم ديار ثمود بوادي القرى، السوافي: ما تسفي الرياح من التراب فتعفو المعالم والرسوم، المور: التراب، النحائت: آبار في موضع معروف، عد القول: اصرفه إليه، معترك الجياح: موضع اجتماعهم ومزدمهم، السفير: الورق تنثره الرياح، وحب السفير: أي اشتد الزمان.
- ١٢٦ - ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، القاهرة، دار المعارف، ص ١٣٤، و ص ١٣٥.
- ١٢٧ - محمد محمد أبو موسى، دراسة في البلاغة والشعر، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٩١م، ص ٢١.
- ١٢٨ - ديوان الحارث بن حلزة، إعداد: طلال حرب، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، الدار العالمية، ١٩٩٣م، ص ٢٨، ص ٣٩. رفزف: ناقة مسرعة خفيفة، هقلة: النعام، الرئال: فراخ النعام، سقفاء: نعام في رجلها انحناء، ابن هم: ذو هم، البلية: ناقة الرجل تعقل عند رأسه إذا مات وتترك دون طعام أو شراب حتى تموت...، نعى بها: نهتم به ويثقل علينا.
- ١٢٩ - ديوان شعر المثقب العبدى، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، القاهرة، معهد المخطوطات العربية، ١٩٧١م، ص ٣٥ و ص ٣٦. الرثة: الصوت، القردد: ما غلظ من الأرض، الأسفع: الثور الوحشي في خده سواد يضرب إلى الحمرة قليلاً.
- ١٣٠ - محمد حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م، ص ٢١٨.
- ١٣١ - سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص ٧٨.
- ١٣٢ - جمعان عبد الكريم، مفهوم التماسك وأهميته في الدراسات النصية، ص ٢١٦.
- ١٣٣ - يراجع نص القصيدة في: إشرافات رفعت سلام، الطبعة الثانية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م، ص ٢٣ وما بعدها.

- ١٣٤ - فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ١٦٢ وما بعدها خاصة ص ١٦٩ و ١٨٠ و ٢٣٩، وما بعدها. وأيضاً سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ٧١.
- ١٣٥ - يراجع: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٢٧١.
- ١٣٦ - المرجع السابق، ص ٢٧٥.
- ١٣٧ - يراجع: محمد خير البقاعي، آفاق التناسلية: المفهوم والمنظور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨ م، ص ٩٩.
- ١٣٨ - فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ٤٠٢
- ١٣٩ - المرجع السابق، ص ٤٠٢
- ١٤٠ - المرجع السابق، ص ٤٠١.

قائمة المصادر والمراجع:

- ١- آدمتسيك، كرسطن آدمتسيك، لسانيات النص عرض تأسيسية، ترجمة: د، سعيد حسن بحيري، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- ٢- أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، ديوان أبي تمام، تحقيق: محمد عبده عزام، الطبعة الرابعة، المجلد الثاني، دار المعارف، القاهرة، (د - ت).
- ٣- أبو غزالة، خليل، مدخل إلى علم لغة النص، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.
- ٤- أبو موسى، محمد محمد، دراسة في البلاغة والشعر، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩١م.
- ٥- إيفانوكس، خوسيه ماريا بوثولو، نظرية اللغة الأدبية، ترجمة: حامد أبو أحمد، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ٦- البقاعي، محمد خير، آفاق التناسية: المفهوم والمنظور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ٧- بحيري، سعيد حسن:
- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، (د - ت).
- علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، الطبعة الأولى، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، القاهرة، ١٩٩٧م.
- علم لغة النص: نحو آفاق جديدة، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ٨- البوشيخي، عز الدين، الملكة الشعرية والوضع الأنطولوجي، مجلة علامات، العدد ٣، المغرب، ١٩٩٥م. مأخوذة عن نسخة إلكترونية من موقع:
<http://saidbengrad.free.fr/al/n3.htm>.23.MAY.2011.5
- ٩- بوقرة، نعمان، نحو النص: مبادئه واتجاهاته الأساسية في ضوء النظرية اللسانية الحديثة، علامات، ج ٦١، مج ١٦، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ٢٠٠٧م.
- ١٠- ثاولس، روبرت هـ. ثاولس، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، ترجمة: حسن سعيد الكرمي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠، دولة الكويت، ١٩٧٩م.
- ١١- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، الطبعة السابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ١٢- الجزار، محمد فكري، فقه الاختلاف: مقدمة تأسيسية في نظرية الأدب، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، (د - ت).
- ١٣- جمعة، خالد محمود، نظرية النص بين التنظير والتطبيق، علامات، ج ٤٩، مج ١٣، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ٢٠٠٣م.
- ١٤- الحارث بن حلزة، ديوان الحارث بن حلزة، إعداد: طلال حرب، الطبعة الأولى، الدار العالمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.

- ١٥- الحربي، فرحان بدري، *الأسلوبية في النقد العربي الحديث: دراسة في تحليل الخطاب*، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ١٦- حسان بن ثابت، *ديوان حسان بن ثابت*، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، (د - ت).
- ١٧- حماسة، محمد عبد اللطيف، *الجملة في الشعر العربي*، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- ١٨- خمري، حسين، *الظاهرة الشعرية العربية*، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م.
- ١٩- دايك، فان، *النص والسياق*، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب- بيروت، ٢٠٠٠م.
- ٢٠- الذبياني، *ديوان النابغة الذبياني*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥م.
- ٢١- زهير بن أبي سلمى، *ديوان زهير بن أبي سلمى*، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.
- ٢٢- سلام، رفعت، *إشراقات رفعت سلام*، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ٢٣- السيوطي، جلال الدين، *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، الطبعة الثالثة، دار التراث، القاهرة، (د - ت).
- ٢٤- شبل، عزة، *علم لغة النص النظرية والتطبيق*، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- ٢٥- شبلنر، برند، *علم اللغة والدراسات الأدبية*، دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي، ترجمه وقدم له وعلق عليه: محمود جاد الرب، الطبعة الأولى، الدار الفنية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩١م.
- ٢٦- شطاح، محمد، وأبوقرة، نعمان، *تحليل الخطاب الأدبي والإعلامي بين النظرية والتطبيق*، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- ٢٧- العبد، محمد، *النص والخطاب والاتصال*، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- ٢٨- عبد البديع، لطفي، *التركيب اللغوي للأدب، بحث في فلسفة اللغة والاستطبيق*، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٩م.
- ٢٩- عزام، محمد، *النص الغائب، تجليات التناص في الشعر العربي*، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق، ٢٠٠١م.
- ٣٠- عفيفي، أحمد، *نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي*، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١م.
- ٣١- عوض، يوسف نور، *نظرية النقد الأدبي الحديث*، الطبعة الأولى، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٤م.
- ٣٢- عياد، شكري محمد، *اتجاهات البحث الأسلوبي*، الطبعة الأولى، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٥م.

- ٢٣- عياش، منذر، **العلاماتية وعلم النص** (نصوص مترجمة)، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٤م.
- ٢٤- فرج، حسام أحمد، **نظرية علم النص: رؤية منهجية في بناء النص النثري**، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- ٣٥- فضل، صلاح فضل، **بلاغة الخطاب وعلم النص**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٦٤، دولة الكويت، ١٩٩٢م.
- ٣٦- قياس، ليندة، **لسانيات النص النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- ٣٧- كليمير وآخرون، **أساسيات علم لغة النص: مدخل إلى فروضه ونماجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه**، ترجمه وعلق عليه: د. سعيد حسن بحيري، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- ٣٨- كوين، جون، **اللغة العليا: النظرية الشعرية**، ترجمة وتقديم وتعليق: أحمد درويش، الطبعة الثانية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ٣٩- لحميداني، حميد، **القراءة وتوليد الدلالة**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٣م.
- ٤٠- لوسركل، جان جاك، **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، ومراجعة سعد مصلوح، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم - المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ٢٠٠٥م.
- ٤١- المثقب العبدى، **ديوان شعر المثقب العبدى**، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٧١م.
- ٤٢- مصلوح، سعد:
- في اللسانيات العربية المعاصرة: دراسات ومثاقفات، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن الكتاب التذكاري (عبد السلام هارون معلماً ومؤلفاً ومحققاً)، قسم اللغة العربية - جامعة الكويت، دولة الكويت، ١٩٩٩م.
- نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، فصول، المجلد العاشر، العدان الأول والثاني، القاهرة، ١٩٩١م.
- ٤٣- مفتاح، محمد مفتاح، **دينامية النص**، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٠م.
- ٤٤- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، **مجمع الأمثال**، حققه وفصله، وضبط غرائبه، وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٥م.
- ٤٥- ناصف، مصطفى، **اللغة والتفسير والتواصل**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٩٣، دولة الكويت، ١٩٩٥م.
- ٤٦- الهمذاني، بديع الزمان أحمد بن حسين، **مقامات بديع الزمان الهمذاني**، شرحها ووقف على طبعتها: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٩٢٣م.
- ٤٧- هاينه من، فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، **مدخل إلى علم اللغة النصي**، ترجمة:، فالج بن شبيب العمري، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٦م.
- ٤٨- الوعر، مازن عوض، **اللسانيات والشعر**، علامات، ج ٥٢، مج ٣، النادي الثقافي الأدبي، جدة، ٢٠٠٤م.

Text Linguistics and the Literary Text

Abstract

The present study investigate the rank of literary texts generally and poetic texts in particular in textpology on a theoretical and practical bases. It also examines the textual structures and the effectiveness of the criteria set by Bogrand and Wedris in detecting the textuality of texts, identifying text features and discriminating texts from non-texts. In addition, it highlights the extent to which poetic texts meet these criteria. Moreover, the study tackles the way poetic texts formulate their criteria and satisfy the criteria of Textpology.

The study was based on three dimensions: definition and limitations, text criteria and conditions and applying text criteria on literary and poetic texts.

The Author

Dr. Abdel Hameed Atiya Abdel Hameed Afify,

- PhD in Arabic, Faculty of Arts, Assyut University, 2000
- Associate Professor at Faculty of Science and Arts, King Khalid University, KSA.

Publications:

- "The Role of the Syntactic Structures in Revealing the Texts Meaning: A Study on the Inflectional and Syntactic Tense of al-Nabagha's Poem, **Dar Al-Olum College Journal**, Egypt, Vol.13, June 2005.
- "The Connotation Dimensions in the Written Pre-Islamic Poetry An Investigation of Fixed and Changing Connotation", A Paper Published in the Fifth International Conference 8-10 March 2009, Minia University.
- "The difference between the Stylistic Aspects and the Linguistic Aspects: The Stylistic Structure of the Literary Text", **College of Arts Journal**, Menofia University, 2008.
- "Text Reference: An Investigation into Steps on Alaaraaf Poem", **Annals of Arts and Social Sciences**, Kuwait University, 2009.
- "What Poetry is: A Linguistic Introduction to Studying Literature, **College of Arts Journal**, Menofia University, October 2006.
- "Frequency of the Formula and the Significance of Connotation An Analytical Study of the Text of Lightning in the Pre-Islamic Poetry", **Science of Language Journal**, V01.15 Issue 1 (57), 2012
- "The Connotation of Recalling the Friend and Hebron in the Pre-Islamic Poetry between Altguena and Adornment: An Analytical Study", A paper Published in the Second International Conference Freedom of Thought and Creativity, College of Arts, Assyut University 16-18 March, 2014.
- "The Dominant Elements in Hodba's Poetry and the Influence of Context in Guiding their connotations" **College of Arts Journal**, Benha University, January 2014.
- "Text Differentiation in the Story of One-Child Bereaved Mothers in Ancient Poetry: A Study on The Linguistic Interdependence and Semantic relay", **Annals of Arts and Social Science, Kuwait University, March 2014.**
- "Intertextuality and Literary Text Diffraction: A Study in Light of Linguistics Script".
- "Textual Features in the Poem "Seventy" by the Poet Dr. Saad Maslouh", **Sciences of Language**, (Forthcoming).

Monograph 407

Text Linguistics and the Literary Text

Dr. Adelhameed A. Abdelhameed

Department of Arabic - Faculty of Science and Arts

King Khalid University

Saudi Arabia